**جامعة يحي فارس بالمدية**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم المالية والمحاسبة**

الموضـــــوع:

# أثــر توجه النظام المحاسبــي المالــي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقــيق – دراسة عينة من المحاسبين –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

**إعداد الطالبتين:**

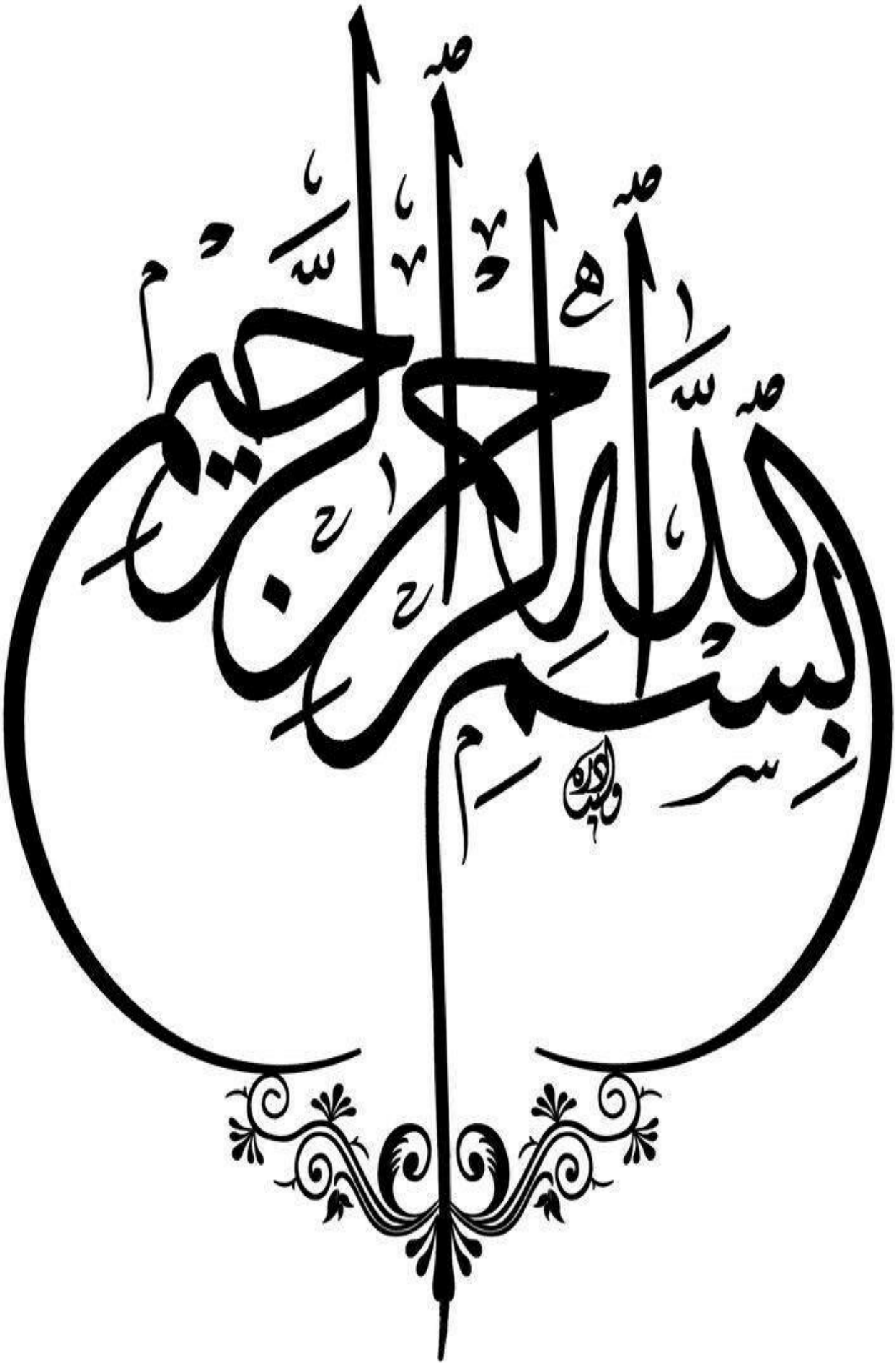
خليفـــي زينـــب

مختيـــش سكينة

**تحت إشراف الأستاذة:**

بعيـليـش شهيرة

**السنة الجامعية :2024/2023**


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، اللهم لك الحمد ولك الشكر حتى ترضى ولك الحمد ولك الشكر عند الرضى ولك الحمد ولك الشكر دائما وأبدا على نعمتك وصلى الله على نبيه المختار المبعوث رحمة للعالمين بن عبد الله.

وإنه لمن الوفاء والاعتراف بالجميل أن نزف تحية شكر وعرفان لكل الأساتذة الأفاضل الذين أناروا درب مسارنا الدراسي، وكذا كل من أعطانا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد.

ونخص بالذكر الأستاذة "**شهيرة بعليش**" التي لها جزيل الشكر على المجهودات التي بذلتها في إشرافها على مراحل بحثنا.

كما لا يفوتنا شكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية الذين ساهموا في وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم وجميع من كان لنا معينا وكل أصدقاء وزملاء الدراسة "دفعة ماستر 2–محاسبة 2024"

# إهـــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي ثمرة عملي إلى أول نور فتحت له عيني والتي أفنت شبابها وسعادتها لأجلي، إلى العيون التي قاطعت النوم لتسهر على راحتي وفي صلاتها كم أكثرت الدعاء لي، التي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها، إلى من أيقظت في خاطري بذور الحب والإيمان وعلمتني قواعد التواضع والإحساس. إلى رقة الزمان، عطفه، بركاته، إلى نور عيني وحبيبة قلبي ... إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها ولم أجد عبارات تليق بمقامها السامي. **أمـــي حفظها الله ورعاها.**

إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وكافح لتوفير متطلباتي إلى **أبـــي العزيز** أدام الله عليه الصحة والعافية وأطال في عمره.

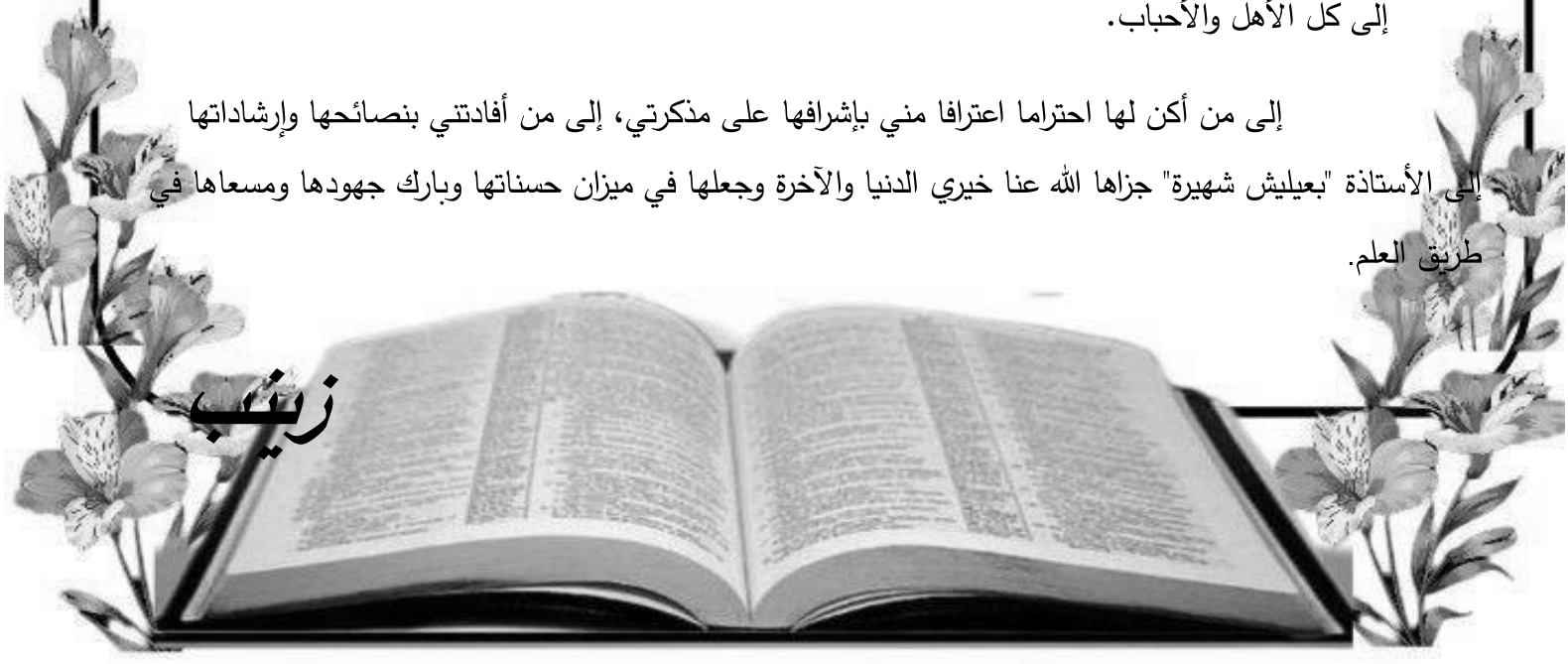
إلى من عشت طفولتي معهم ومن أشد عضدي بهما إذا لفحني قر أو حر الزمان أخوي الحبيبين **محـــمد وأيـــوب** أمدهما الله بكل خير.

إلى رفيقي وسندي في هذه الحياة زوجي **أحمـــد** حفظه الله.

إلى من كحلت عينـــي برؤيتهما وكانتا شـــفاء وبلســـما لجراحي، بســـمـــة لشفـــاهي، لمقلتي نورا وضـــياء المـــلكة **نســـــرين** والأميرة **سجـــــود** واللتان أدعو الله أن ينبتهما نباتا حسنا وينشئهما على الدين والعمل الصالح.

إلى كل الأهل والأحباب.

إلى من أكن لها احتراما اعترافا مني بإشرافها على مذكرتي، إلى من أفادتني بنصائحها وإرشاداتها إلى الأستاذة "بعيليش شهيرة" جزاها الله عنا خيري الدنيا والآخرة وجعلها في ميزان حسناتها وبارك جهودها ومسعاها في طريق العلم.



**زينب**

# إهداء

أهدي تخرجي إلى **أمي** المغفور لها إن شاء الله هي من علمتني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء ليس له حدود؛

أمي الغالية الشمعة التي احترقت لتنير لي طريق حياتي أمي الراحلة من دنيانا الباقية في قلبي الخالدة رحمك الله؛

أهدي تخرجي إلى **أبي** مصدر عزتي وفخري من رافقني منذ أول خطوة خطوتها في مسيرتي التعليمية؛

كل إخوتي الأعزاء: **كمال** و**رياض** و**أحمد**، إلى أخواتي حبيباتي: **أمينة** و**نزيهة**

كل أفراد أسرتي الصغيرة؛

إلى زوجي الغالي الذي ساندني طيلة حياتي حفظه الله وسدد خطاه " **محمد مسالمي** "

أولادي: **عبد الرحيم** و**ياسين** بنـــاتي: **رنيم** و**أنفال**

كل عائلة **مختيش** و**مسالمي**

إلى كل المخلصين من قريب ومن بعيد

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل "مدرسة الشهيد أحمد تريكي"

إلى كل من نستهم ذاكرتي ولكنهم في قلبي دائما وأبدا.

**سكيـــــــــنة**

**المستخلص:**

تهدف هذه الدّراسة إلى التعرف على أثر توجه النظام المالي المحاسبي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقيق، خاصة وأن لها علاقة مباشرة مع جودة التدقيق والتقارير التي يصدرها مدققي الحسابات ومصداقية القوائم المالية، فالكثير من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقفوا عاجزين أمام تطبيق أسلوب القيمة العادلة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدّراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي.

حيث توصلت هذه الدّراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية يؤدي إلى معلومات مالية تمثل الواقع الاقتصادي بحيث تساعد في صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة خلافا لمحاسبة التكلفة التاريخية التي تصبح معلوماتها المالية مشكوكا فيها بمرور الزمن، كما على المدقق اكتشاف مخاطر التدقيق المحاسبي بالقيام بمجموعة من الإجراءات لتقييمها وللحد منها، وذلك من خلال الحرص على أداء مهمته بالكفاءة المطلوبة، واعتماد الموضوعية وعدم التحييز وكذا التحلي بروح أخلاقيات المهنة، وعليه فإن معرفة مدى مساهمة إجراءات التدقيق المبني على المخاطر في تفعيل تطبيق أسلوب القيمة العادلة يساهم بشكل هام في التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الكلمات المفتاحية:**

عملية التدقيق، النظام المالي المحاسبي، مخاطر عملية التدقيق، القيمة العادلة.

**Abstract:**

This study aims to identify the impact of the financial accounting system's orientation towards fair value on the risks of the audit process, especially since it has a direct relationship with the quality of the audit and the reports issued by auditors and the credibility of the financial statements. Many accountants in Algerian economic institutions have been unable to apply the fair value method.

To achieve this goal, the study followed the descriptive approach in the theoretical aspect and the descriptive analytical questionnaire approach. Thus, we finally concluded, based on the study, that using fair value in measuring financial instruments leads to financial information that represents the economic reality so that it helps in making appropriate investment and commercial decisions, in contrast to historical cost accounting, which Its financial information becomes questionable over time. The auditor must discover the risks of accounting auditing by carrying out a set of procedures to evaluate them and reduce them, by ensuring that he performs his task with the required efficiency, and adopting objectivity and impartiality by adopting the spirit of professional ethics. Accordingly, knowing the extent to which audit procedures contribute Risk-based implementation of the fair value method contributes significantly to the commitment of economic institutions to apply the financial accounting system.

**key words:**

Auditing process, Financial accounting system, Auditing risks, fair value.

**فهرس المحتويات**

**شكر وتقدير**

**إهداء**

**الملخص**

**فهرس المحتويات**.....I

**قائمة الجداول والاشكال**.....IV

**قائمة الملاحق**.....VII

**مقدمة**..... أ

**الفصل الأول: عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي**

**تمهيد**. .....**2**

**المبحث الأول: مدخل إلى عملية التدقيق**.....**3**

المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية التدقيق.....3

المطلب الثاني: تعريف عملية التدقيق، أهدافه وأهميته.....5

المطلب الثالث: فروض عملية التدقيق، خصائصه وأنواعه.....9

**المبحث الثاني: عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي**.....**14**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.....14

المطلب الثاني: معايير التدقيق الجزائرية.....18

المطلب الثالث: مسلك ومنهجية وأدلة التدقيق المالي والمحاسبي.....26.

**خلاصة**.....**33**

**الفصل الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي وأثرها على عملية التدقيق**

**تمهيد**.....**35**

**المبحث الأول: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي**.....**35**

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة.....35

المطلب الثاني: أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة.....37

المطلب الثالث: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية .....41

**المبحث الثاني: أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق**.....**44**

المطلب الأول: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة.....45

المطلب الثاني: القيمة العادلة وجودة التقارير المحاسبية.....48

المطلب الثالث: مخاطر عملية التدقيق وأثرها على القيمة العادلة.....50

**خلاصة**.....**55**

**الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية**

**تمهيد**.....**57**

**المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**.....**57**

المطلب الأول: منهج ونموذج الدراسة .....57

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....58

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة أداة الدراسة.....60

**المبحث الثاني: تحليل أداة الدراسة**.....**61**

المطلب الأول: تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية..... .....61

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.....65

المطلب الثالث: تحليل إجابات عينة الدراسة نحو المتغيرات المدروسة.....71

**خلاصة**.....82

الخاتمة.....83
قائمة المراجع.....85
الملاحق.....92

# قائمة الجداول والاشكال

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | خرائط التدفق | 30-31 |
| 2-1 | مجال استخدام أساليب المعاينة الإحصائية | 32 |
| 1-2 | أهم استخدامات القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري | 42-43 |
| 1-3 | الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة | 59 |
| 2-3 | عملية التدقيق والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي | 59 |
| 3-3 | درجات مقياس ليكارت الخماسي | 60 |
| 4-3 | مستويات المتوسط الحسابي | 60 |
| 5-3 | مجالات خيارات الإجابة | 60 |
| 6-3 | تحليل خاصية الجنس | 61 |
| 7-3 | تحليل خاصية المستوى العلمي | 62 |
| 8-3 | تحليل خاصية الوظيفة | 63 |
| 9-3 | تحليل خاصية الخبرة المهنية | 64 |
| 10-3 | اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة | 66 |
| 11-3 | الاتساق الداخلي لعبارات متغير التدقيق | 67 |
| 12-3 | الاتساق الداخلي لعبارات بعد القيمة العادلة | 68 |
| 13-3 | الاتساق الداخلي لعبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق | 68 |
| 14-3 | الصدق البنائي لأبعاد المتغير المستقل مع المتغير ككل | 69 |
| 15-3 | معامل ألفا كرونباخ يوضح ثبات متغيرات الدراسة | 70 |
| 16-3 | تحليل إجابات عينة الدراسة نحو متغير التدقيق | 71 |
| 17-3 | تحليل إجابات عينة الدراسة نحو بعد القيمة العادلة | 72 |
| 18-3 | تحليل إجابات عينة الدراسة نحو بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق | 73 |
| 19-3 | مستويات العلاقة بين المتغيرات | 74 |

| | | |
|---|---|---|
| 3-20 | معامل الارتباط سبيرمان يوضح العلاقة بين القيمة العادلة وعملية التدقيق | 74 |
| 3-21 | اختبار( ) لعينتين مستقلتين لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الجنس للمتغير المستقل (القيمة العادلة) | 76 |
| 3-22 | اختبار مان ويتني لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الجنس للمتغير التابع (التدقيق) | 76 |
| 3-23 | اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية المستوى العلمي للمتغير المستقل (القيمة العادلة) | 78 |
| 3-24 | اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية المستوى العلمي للمتغير التابع (التدقيق) | 78 |
| 3-25 | اختبار تحليلا لتباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الوظيفة للمتغير المستقل (القيمة العادلة) | |
| 3-26 | اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الوظيفة للمتغير التابع (التدقيق) | 80 |
| 3-27 | اختبار تحليلا لتباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الخبرة للمتغير المستقل (القيمة العادلة) | 81 |
| 3-28 | اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الخبرة للمتغير التابع (التدقيق) | 82 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | دور مهنة التدقيق ما بين متعاملي المؤسسات | 09 |
| 2-1 | معايير التدقيق المتعارف عليها | 19 |
| 3-1 | المعايير الجزائرية للتدقيق | 23 |
| 1-2 | مكونات مخاطر التدقيق | 51 |
| 1-3 | نموذج الدراسة | 57 |
| 2-3 | خاصية الجنس | 62 |
| 3-3 | خاصية المستوى التعليمي | 63 |
| 4-3 | خاصية الوظيفة | 64 |
| 5-3 | خاصية الخبرة المهنية | 65 |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| الرقم | العنـــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | استمارة الاستبيان | 95 |
| **02** | مخرجات برنامج SPSS | 96 |

# المقدمة

المقدمة:

لقد شهد الفكر المحاسبي خلال القرن العشرين وبيانات القرن الواحد والعشرين تسارعا كبيرا وفرض عصر العولمة ثورة الاتصالات واقعا جديدا لا يمكن تجاهله، وتحول العالم إلى مفهوم القرية الواحدة وانفتاح الأسواق العالمية وتعاظم المنافسة بين الشركات، لذلك ظهر تساؤل عن واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق منهج التكلفة التاريخية في توفير معلومات مفيدة، ولذا ظهرت قناعة أن للقيمة العادلة أفضلية عن سابقتها فيما يتعلق بخصائص المعلومات المحاسبة من حيث الدقة والملائمة في تلبية احتياجات قرارات مستخدمي التقارير المالية.

حيث كانت التكلفة التاريخية من أهم مبادئ المحاسبة لما لها من درجة موثوقية عالية ولكن تطور الاقتصاد وتنامي الأسواق العالمية وتزايد عدد وحجم الشركات متعددة الجنسيات زاد حاجة مستعملي القوائم المالية إلى معلومات مفيدة وملائمة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم، فأصبح التوجه نحو ملائمة المعلومة أكثر من موثوقيتها لذلك تم اعتماد القيمة العادلة التي تغطي الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية التي تتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة إلى أخرى، مما أدى إلى عدم توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين لاتخاذ القرارات.

ومن هنا بدأ التوجه إلى محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة، مما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي حذا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية دولية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة.

ولتلبية احتياجات الطالبين للتقارير المالية في جميع الميادين ظهر ما يسمى بعملية التدقيق والمتعارف عليه علميا أنه نوع من الرقابة التي يتم عن طريقها التأكد من تنفيذ المهام وفقا للخطط والبرامج المقررة وتقييم مستوى الأداء الذي يتم بمقتضاه تنفذ العمليات داخل المؤسسات أو خارجها.

والتدقيق يقدم ضمانا أكبر لجودة مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، إذ تعتبر القوائم المالية من المؤشرات الهامة التي يعتمد ويستند إليها المهتمون بنشاط المؤسسة للحكم على الأداء الحالي والمستقبلي لها وذلك بهدف اتخاذ العديد من القرارات، وتبدأ عملية التدقيق من

حيث تنتهي عملية المحاسبة بغرض اكتشاف مختلف عناصر الخلل والأخطاء وتجنبها في الدورات المقبلة من خلال اعتماد التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء دوريا.

**1- الإشكالية:**

بناء على ما تقدم من طرح لموضوع الدراسة فيمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هو أثر توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بعملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي؟
2. ما المقصود بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي؟
3. ما هو أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق؟

**2- الفرضيات:**

بناء على التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1 -تطبيق عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي.

2 -القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.

3- المخاطر الناجمة عن عملية التدقيق على إثر توجه النظام المحاسبي المالي نحو تطبيق مبدأ القيمة العادلة.

**3- أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في كونها محاولة من الباحثين في تقديم نموذج متطور يساهم في ترتيب التحديات التي تواجه عملية التدقيق عند تبني القيمة العادلة وما هو الأثر الناتج توجه النظام المالي المحاسبي إلى هذا المبدأ وما يشكله من مخاطر على عملية التدقيق، بحيث أن هذه الدراسة سوف تقدم البعد العلمي لتحديات تدقيق القيمة العادلة.

**4- أهداف الدراسة:**

إن الجدير بنا في هذا السياق أن نوضح الهدف الذي أسست عليه الدراسة وهو ركن أصيل من أهميتها، بحيث تهدف:

– أن تكون نموذجا قياسيا ومرجعا يساعد الباحثين والمدققين على تطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم عند تدقيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.

–التعرف على طرق القياس المحاسبي عند استخدام القيمة العادلة.

–معرفة المخاطر التي تواجه عملية تدقيق القيمة العادلة.

كما نرجو أن نتوصل في الأخير الى تأصيل مفهوم القيمة العادلة كواقع لا يغني عن التكلفة التاريخية بل يدعمها في النظام المحاسبي المالي، وتقليل تأثير مخاطر عملية التدقيق على هذه الأخيرة.

**5– منهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بعملية التدقيق ومخاطرها على القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي، واعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال برنامج SPSS في الدراسة الميدانية التي نعتمد فيها على الاستبيان لاختبار صحة الفرضيات أو نفيها.

**6– دوافع اختيار الموضوع:**

إن الدوافع التي دفعتنا لاختيار الموضوع تعود لأسباب علمية وأخرى شخصية فالعلمية منها حداثة الموضوع وحاجة البيئة المحاسبة لمعالجة هكذا موضوع ولا سيما بالنسبة للمدققين ومحافظي الحسابات وما يواجهون من صعوبات عند تدقيق القيمة العادلة، ناهيك عن ملائمة الموضوع لتخصص الدراسة.

أما بالنسبة للأسباب الشخصية فهي الفضول العلمي والرغبة في معالجة موضوعات جديدة على مستوى التخصص للتميز والإثراء.

**7– حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في ثلاث حدود على النحو التالي:

***الحدود المكانية:** تمثلت حدود الدراسة المكانية في المنطقة التي تمت فيها الدراسة (ولاية المدية).

* **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة التي تم فيها تحديد معالم الموضوع وإنجازه إلى غاية الانتهاء من إعداده وهذه الفترة كانت من جانفي 2024 إلى غاية بداية جوان 2024.

* **الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة بالمحاور الأساسية التي لها صلة بالموضوع والمتمثلة في عملية التدقيق، معايير التدقيق الدولية والجزائرية، القيمة العادلة ومخاطرها على عملية التدقيق من خلال الدراسة الميدانية التي ختمت بها الدراسة.

**8-الدراسات السابقة:**

1- قادري عبد القادر، "**استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر -3-، 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة الى استعراض أساليب تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعلى رأسها التدقيق، وكذا رصد وتحليل، آراء وتوجهات المختصين والمهتمين بموضوع التدقيق المحاسبي.

وقد خلصت هذه الدراسة الى: أن أهم أخلاقيات مهنة التدقيق المحاسبي التي يتوقع أن تساهم بشكل كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي تتجسد في الموضوعية، النزاهة، والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، كما إن استخدام التدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يساهم بشكل كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في تلك المؤسسات.

**2**- زكريني محمد علاء الدين، فرطاس أحمد، "**مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2020/2019.

هدفت الدراسة الى محاولة تشخيص الواقع المهني الممارس في الجزائر، وابراز الفائدة من سن معايير جزائرية للتدقيق المحاسبي وتسليط الضوء عليها والاطلاع على آراء المختصين حول مدى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ومدى عملهم بها.

وقد خلصت هذه الدراسة الى: أنه على محافظ الحسابات ان يتبع منهجية بعمله حيث يتطلب وجود تخطيط التدقيق وحصول محافظ الحسابات على الادلة الكافية لإبداء رايه حول القوائم المالية واعداد التقرير كمرحلة نهائية تبيت نتائج التدقيق كما أن معايير المراجعة تهدف الى توحيد المهنة بين مختلف ممارسيها في ظل السياسة الوطنية المنتهجة.

3- زرواطي تاج البهاء، قاسم مروة، "**تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2023/2022.

هدفت هذه الدراسة الى: الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي؛ التعرف على مدى أهمية النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه؛ ومعرفة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الى: يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة وذلك من خلال المبادئ التي تنظم عملية التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية؛ توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية إلى حد ما فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية؛ وتعتبر الميزانية وحساب النتائج من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها محللي القوائم المالية نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

4- مدقن مروى، مولاي عمار كوثر، "**تحديات تدقيق القيمة العادلة-دراسة لعينة من مكاتب التدقيق-**"، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة الى: أن تكون نموذجا قياسيا يساعد المدققين على تطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم

عند تدقيق القيمة العادلة.

وقد خلصت هذه الدراسة الى أن للقيمة العادلة دور كبير في معرفة الوضع المالي للمؤسسة، اتخاذ القرار في أي استثمار يكون سهلا عند اعتماد المؤسسة تطبيق محاسبة القيمة العادلة. و أقل التحديات تأثيرا على مدققي الحسابات صعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول التقدير المحاسبي وفق القيمة العادلة.

**9- هيكل الدراسة:**

انطلاقا من طبيعة الموضوع ولأهداف المنوطة به ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول: خصص الفصل الأول لدراسة عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي وقسم إلى مبحثين للتعرف على مدخل إلى عملية التدقيق في المبحث الأول وعملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة القيمة العادلة في النظام المالي المحاسبي وآثرها على مخاطر عملية التدقيق وقسم إلى مبحثين للتعرف على القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي في المبحث الأول وأثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق في المبحث الثاني.

ويحتوي الفصل الثالث على الدراسة الميدانية، بحيث تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المذكورة سابقا للوقوف على مدى تطابق موضوعنا مع واقع الممارسة العملية باستخدام برنامج SPSS.

**10-نموذج الدراسة:**

نحاول في هذه الدراسة إبراز أثر توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق وفق النموذج التالي:

| **المتغير المستقل** | **المتغير التـــــابع** |
| --- | --- |
| القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي | مخاطر عملية التدقيق |



# الفـــــصـــــل الأول

**تمهيد**

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية مع توسع نطاق المبادلات التجارية، وفي مجال العلاقات الاقتصادية وتعاملاتها مع الأطراف ذوي المصالح المباشرة وغير المباشرة، أدى إلى احتياج طرف ثالث مستقل وموكل للمحافظة على أموال المستثمرين واستغلالها بشكل أمثل، والتحقق من صحة وجودة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها.

الأمر الذي كان دافعا لبروز التدقيق كغيره من المهن له قواعد وأصول لممارسته، فقد ظهر منذ القدم ولم يكن وليد العصر الحديث، حيث نشأت وتطورت مهنة التدقيق نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف أصحاب رؤوس الأموال والحكومات على الذين يتولون عمليات تحصيل الدفع وتخزين الموارد نيابة عنهم. حيث تم تقسيم هذا الفص الى مبحثين كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: مدخل لعملية التدقيق.
- ✓ المبحث الثاني: عملية التدقيق في النظام المالي المحاسبي.

## المبحث الأول: مدخل لعملية التدقيق

إن التدقيق كمهنة يمتهنها فريق متخصص ذو خبرة وكفاءة علمية عالية، سعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية، كما تتطلب مهنة التدقيق: عمل يدقق، أداة للتدقيق، القائم بعملية التدقيق، وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق، لأن علم التدقيق يمثل مجال متخصص يرتكز على جمع وتقسيم الأدلة والبراهين التي تتصف بالكفاية والصلاحية، لتساعد المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وصدق البيانات المالية المقدم.

### المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع[1] و المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي أسسا لتحليل و تفسير الثغرات التي طرأت على أغراض التدقيق و أساليبها حتى ان التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة و نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير من جهة أخرى لجعله يتماشى و التغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل هي كالتالي:

ا. **المرحلة الأولى (قبل عام 1500م):** يعود التدقيق إلى حكومات قضاء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء [2].

وحتى أن المصطلح (Audit) مشتق من الكلمة اللاتينية (Audire) والتي معناها يستمع في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والإقطاعيين أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو كاتب الملك وذلك من اجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها،

---

[1] هوارية محمد، عرافة جمال، "**أثر تبني معايير التدقيق الدولية على تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، 2020/2019، ص 03.

[2] بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي دروس النظرية**"، مطبوعة محاضرات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2018/2017، ص 6،5.

بسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، وفي حينها استخدم المدقق لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من آسيا وإفريقيا للقارة الأوروبية وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات.

II. **المرحلة الثانية (من سنة 1500م إلى سنة 1850م):** هذه الفترة كانت أهداف التدقيق لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتزوير كما أن عملية التدقيق كانت تفصيلية بالإضافة إلى بعض التغيرات الأخرى وهي:

* انفصال المالية عن الإدارة مما أدى إلى ازدياد الحاجة الماسة للمدققين.

* تبني فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

* وكنتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك استمرت عملية التدقيق تنفذ بصورة تفصيلية[1].

III. **المرحلة الثالثة (من سنة 1850م إلى سنة 1960م)**

أ- **الفترة ما بين سنة 1850م حتى سنة1905م:** هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا خاصة مع ظهور شركات المساهمة مما أدى إلى انفصال نهائي بين الملكية والإدارة فزاد اقتناع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث ومحايد تكون مهنته تبيان مدى أمانة القيمين على ممتلكاتهم. كل هذا أدى إلى اللجوء للتدقيق الخارجي كأداة للرقابة. وفي أواخر هذه الفترة أصبح المدققون زيادة على الاهتمام بمدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. واكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر.

ب- **الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة1960م:** أصبح الهدف الرئيسي في هذه الفترة هو التأكد من صحة وعدالة المركز المالي وأصبح اكتشاف ومنع الخطأ هدفا فرعيا مع تأكيد أهمية الاعتراف

[1]زكريني محمد علاء الدين، فرطاس أحمد، "**مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة، المدية، 2020/2019، ص 21.

بنظام الرقابة الداخلية. وتغيير أسلوب التدقيق من التدقيق التفصيلي إلى استخدام العينات وأهمية الربط بين حجم العينة وكيفية اختيارها الغنية ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية [1].

IV. **المرحلة الرابعة (من سنة 1960م إلى سنة 2002م):** شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبحت تعالج القضايا والمشاكل المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي و الاجتماعي لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل و يكون موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية هو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات لكل بلد.

V. **المرحلة الخامسة (من سنة 2002م إلى يومنا هذا):** بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية ظهر قانون. Sarbanes. Oxleyالأمريكي وظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين و الداخليين، هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق[2].

**المطلب الثاني: تعريف عملية التدقيق، أهدافه وأهميته**

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

**1- تعريف عملية التدقيق:**

*من معجم اللغة العربية نجد أن التدقيق مصدر دَقَّقَ، يُدَقِّقُ، تَدْقِيقا.

دقق في الشيء، أي أمعن النظر فيه، محصّ.

دقق الشيء، بالغ في دقه وسحقه، صيره دقيقا. أنعم دَقه

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2018/2017، ص 04.

[2] بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص07

دقق النظر في كذا: درسه بانتباه وعناية.

دقق في الحساب: أمعن فيه النظر ليكون خاليا من الخطأ[1]

*لقد تم تعريف التدقيق من قبل عدة هيئات رسمية وباحثين وأكاديميين في هذا المجال حيث كلمة تدقيق مشتقة من اللغة اللاتينية من كلمة (Audire) والتي تعني (To hear) يستمع، حيث أنه في العصور القديمة كان صاحب العمل عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات، وكان هذا الشخص يجلس مع محاسب رب العمل ليستمع ما يقول المحاسب بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل[2].

* وعرف التدقيق بأنه " إجراءات التحكم في المحاسبة والإدارة داخل المؤسسة ".

* وعرف بأنه " فحص يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة صحيحة وواقعية". فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفؤ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى سلامة وشفافية القوائم المالية.

* عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بطريقة موضوعية والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المعمول بها وتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية.

* والتدقيق هو عملية منهجية منظمة للحصول على أدلة الإثبات بشكل موضوعي، المرتبطة بتأكيدات خاصة بالتصرفات والأحداث الاقتصادية وتقييمها، بهدف ضمان وجود توافق و تطابق بين هذه التأكيدات والمعايير المعمول بها وتوصيل النتائج للأطراف المهتمين[3].

وعموما يمكن حصر ماهية التدقيق في النقاط التالية:[4]

---

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] عامر حاج دحو، "**التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وجبائي، جامعة أحمد دراية، أدرار،2017 / 2018، ص 06.

[3] طبشوش سارة، "**أثر اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2023/2022، ص06.

[4] بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

– التدقيق هو عملية منتظمة ومنظمة لذلك يفترض من المدقق أن يقوم بإعداد برنامج التدقيق الذي يساعده في عملية الفحص.

– أثناء تنفيذ المدقق لمهامه يجب عليه الاعتماد على أدلة الإثبات الكافية والتي تناسب الحدث الاقتصادي وذلك من أجل تقييمه بصفة دقيقة ومحكمة.

– المدخل الشخصي للمدقق يمثل دورا أساسيا لإجراء المقارنة بين العناصر محل الفحص والإرشاد والمعايير الموضوعية.

– تنتهي عملية التدقيق دائما بتقرير يقوم المدقق من خلاله بالتعبير عن رأيه بكل موضوعية كما يقدم الاستنتاجات والتوجيهات الخاصة بالمسألة محل الفحص، حيث لهذا التقرير أهمية كبيرة لأنه يشكل همزة وصل بين القائم بعملية التدقيق وكذا الهيئة أو الوظيفة الخاضعة للتدقيق ومستخدم المعلومات

**2- أهداف عملية التدقيق:**

إن أهداف عملية التدقيق تختلف تبعا للتغيرات التي مرت بها بيئة الأدلة الداخلية والخارجية للمنشأة. ويمكن تلخيص الأهداف العامة لعملية التدقيق فما يلي:[1]

**أ.** إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها.

**ب.** بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم لكافة الأطراف المعنية عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع.

**ت.** اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.

**ث.** تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به سيخضع للرقابة والتدقيق.

**ج.** المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها، وتقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء الخطط الموضوعية.

[1] إيهاب نظمي إبراهيم، "**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص 18، 19.

**ح.** المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد الإنتاجية في المشروع عن طريق تحليل البيانات المالية.

**خ.** خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة والمستثمرين أو رجال الأعمال والمحللين الماليين والاقتصاديين أو الجهات الحكومية.

**د.** المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع وهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل به.

### 3- أهمية عملية التدقيق:

يلعب التدقيق دورا مهما في الأوساط المالية ،الحكومية و في الاقتصاد و تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، و تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي من الأفضل أن تكون مدققة من طرف هيئة مختصة تعبر عن صحتها و تصويرها للواقع للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و رسم السياسات، ومن الفئات المستفيدة نجد: [1]

أ. **إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقديمها من قبل المدقق المستقل والمحايد في رسم السياسات والخطط للمستقبل، ومتابعة تنفيذها لتقييم أداء العاملين عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس إدارتها وكذلك زيادة مكافأتهم.

ب. **المستثمرين الحاليين والمحتملين:** يتجه اهتمام المستثمرين النواتج المالية وتقرير المدقق على اعتبار أنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأسمالها، وإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة في توجيه المدخرات والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن مع الحماية.

ت. **البنوك والمؤسسات المالية:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي

[1] لياس قلاب ذبيح، "**محاضرات في التدقيق المالي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/ 2020، ص، ص11، 12.

ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات. ذلك لضمان القدرة على سداد تلك القروض مع فوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

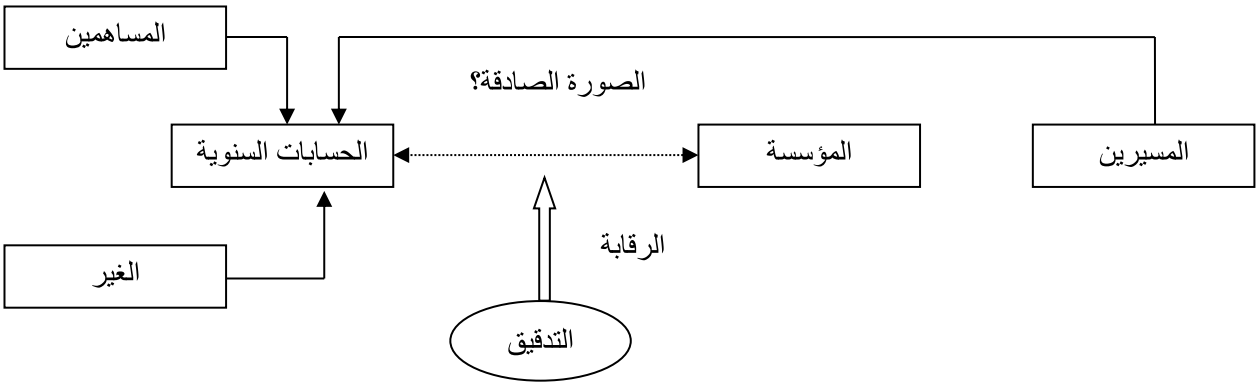
ث. **الموردون والدائنون الآخرون:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في صحة القوائم المالية، كما أن درجة السيولة والربحية تعدان ذات أهمية قصوى لهم، كونها تعتبر أساس تقويم سلامة الحالة المالية.

ج. **الإدارة الجبائية:** المصادقة على احترام النصوص القانونية والقواعد الضريبية التنظيمية وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضفي الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب وتأكد صحة التصريحات الجبائية.

ح. **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو الإحصاء أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية...، ولا يمكن للدولة القيام بأعمالها دون معلومات موثقة من طرف جهات محايدة

خ. **نقابات العمال:** إن الاتحادات والنقابات المهنية تلعب دورا مهما في الحفاظ على حقوق العمال، خاصة في ظل اقتصاد السوق من خلال آلية التفاوض والمساومات الجماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية، والمعلومات المعبرة عن مقدرة المؤسسة على الدفع ترتبط بدورها في صحة القوائم المالية وما تحتويه كمؤشرات الربحية، السيولة، التي تعتبر من الحجج التي تعتمد عليها هذه النقابات.

**الشكل رقم (1-1): دور مهنة التدقيق ما بين متعاملين المؤسسة.**




**المصدر:** لياس قلاب ذبيح، ص12

**المطلب الثالث: فروض عملية التدقيق، خصائصه وأنواعه**

إن لعملية التدقيق فروضا، خصائصا وأنواعا سنتعرف عليها فيما يلي:

**I. فروض عملية التدقيق:**

إن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لكل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدها على إيجاد نظرية شاملة لها، حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة. وتتمثل هذه الفروض التجريبية للتدقيق فيما يلي:[1]

**1-** قابلية البيانات المالية للفحص: إن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر وجود هذه المهنة، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، الخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدمها وتتمثل هذه المعايير في:

أ- الملائمة: ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

[1] أحمد قايد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ص – ص 12 -14.

**ب**- القابلية للفحص: أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لابد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها.

**ج**- البعد عن التحيز: يتسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

**د**- القابلية للقياس الكمي: القياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات الحسابية.

**2**- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع: من الواضح أنه توجد علاقة تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومدقق الحسابات فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مدقق الحسابات ولذلك تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة كبيرة وجعل من استخدام التدقيق أمرا مستحبا وأن عملية التدقيق اقتصادية وعملية.

**3**- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية: ضرورة هذا الفرض مثل ضرورة الفرض السابق في جعل عملية التدقيق اقتصادية و عملية فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من مدقق الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختياراته، و أن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء، و هنا نبرز مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، لذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المدقق أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية.

**4**- وجود نظام للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: إن وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه، فأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية التدقيق عملية اقتصادية كباقي الفروض.

**5**- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال: يعني هذا الفرض أن مدققي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية، وفي الوقت نفسه تكون سندا لتغطية آرائهم، كما أن هذا الفرض يثير مشكلة تحديد مسؤولية المدقق عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير موجودة لهذا يجب أن تكون الأحكام شخصية إلى حد كبير.

**6**- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: إن هذا الفرض مستمد من فرض محاسبي وهو فرض استمرارية المشروع، يعني هذا الفرض أنه إذا اتضح إلى مدقق الحسابات أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها (مثلا عند شراء أحد الأصول) وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد دليل عكس ذلك والعكس صحيح.

وهكذا تمكنا من حصر الفروض المهمة في هذه العناصر، ولكن يمكننا التطرق إلى عنصرين آخرين لا تقل أهميتهما عن العناصر الأخرى وهما:

* أن مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط. أي استقلال المدقق بعمله كمراجع وهذا يعتبر سندا أساسيا لحيادية عملية التدقيق.

* كما يفوض المركز المهني لمدقق الحسابات مهنية تتناسب وهذا المركز.

ويتضح لنا بعد هذا العرض لفروض التدقيق أنها ترتبط فيما بينها وترتبط جميعا بتحديد مسؤولية مدقق الحسابات، ولهذا وجب القول إن عملية التدقيق الاختيارية تعتبر أساسا للعمل الميداني.

## II. خصائص عملية التدقيق:

يمكن استنتاج خصائص التدقيق التالية:[1]

1. التدقيق عملية هادفة تصبو بصفة عامة إلى إبداء الرأي في القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة ويتم تقديمها للأطراف الخارجية ذوي المصلحة في المؤسسة.
2. التدقيق عملية منتظمة تعتمد على الفكر والمنطق وذلك يعني أن اختبارات المدقق تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج منهجي وفقا لمراحل متسلسلة وهذا ما يمثل موضوع عملية التدقيق.
3. التدقيق يمارسه مدقق مستقل لابد من أن تتوفر فيه شروط التأهيل العلمي وبذل العناية المهنية الكافية في أداء عمله.
4. ضرورة الحصول على أدلة وقرائن وتقييمها بطريقة موضوعية، نظرا لتعدد هذه الأدلة وتنوع طرق الحصول عليها والمعايير المستخدمة لتقييمها ويمثل ذلك جوهر عملية التدقيق.

[1] محمد لمين علون، "**محاضرات في مقياس التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص8، 9.

5. يستخدم المدقق الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرها على نتائج عمليات المؤسسة ومركزها المالي والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا له والتأكد من أن هذه القوائم تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

6. يشتمل التدقيق على إبداء رأي أو إصدار حكم ومن ثم فمن الضروري وضع مجموعة من المعايير التي يتم استخدامها كأساس للتقييم وإصدار الحكم الشخصي.

7. إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية، حيث يعتمد المدقق في عرض نتيجة الفحص والدراسة من أجل إيصالها إلى من يهمه الأمر على شكل تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد.

## III. أنواع عملية التدقيق

ما زال بعض الكتاب يقسمون التدقيق من حيث نطاق العمل إلى التدقيق كلي وتدقيق جزئي او من حيث الجهة التي تقوم بهذه الخدمة إلى تدقيق حكومي أو تدقيق داخلي وتدقيق خارجي ومن حيث زمن إجراء التدقيق إلى التدقيق المستمر والتدقيق النهائي ومن حيث الالتزام إلى تدقيق التزامي (قانوني أو احتيالي) ومن حيث الفحص إلى التدقيق التفصيلي وتدقيق اختباري أو من حيث العرض (الهدف) إلى تدقيق محاسبي مالي أو تدقيق لغرض آخر، ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشتمل الأنواع التالية:[1]

**1- تدقيق البيانات المالية:** وهو مجمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر، التدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي بتاريخ الميزانية وأن حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية لذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الكافية.

هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل، متدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته، أما المستفيدون من هذه البيانات المالية لأجل اتخاذ القرارات على أساسها هم على سبيل المثال: - إدارة - المساهمون - المستثمرون – الدائنون.

- المحللون الماليون - بعض دوائر الدولة - الأسواق المالية.

[1] هادي التميمي، "**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص، ص 23، 24.

**2 – تدقيق الرقابة (تدقيق الالتزام):** وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل.

تقارير الرقابة عادة تعنون إلى الجهات التي قامت بسياسات والإجراءات.

**3 – تدقيق النشاط:** يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفعالية لنشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة، وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الإنجازات أو تدقيق الإدارة، ويشمل جميع الأنشطة على سبيل المثال قسم المبيعات، المشتريات، المخازن، التسويق، الحاسوب، وقد عرف مجمع المحاسبين الداخليين (IIA) تدقيق النشاط بأنه:

(هي إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم التقرير المناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات).

## المبحث الثاني: عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري للمحاسبة يشكل دليلا لإعداد المعايير

المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه، كما أعطى مفهوما للمحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات، وعرف الأصول والخصوم والنواتج والأعباء وبعض مكوناتها، وحدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزام بها من طرف كل المؤسسات الملزمة بتطبيقه والتي تشكل في مجملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول الدولية.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب على تعريف النظام المحاسبي المالي، خصائصه، تطوره وأهدافه

#### أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

ينص القانون رقم 07 – 11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية

كما يشمل مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الكيانات الآتية :[1]

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري. –

. التعاونيات –

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

–كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

–الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية (الدولة، البلديات...).

–الكيانات الصغيرة ذات النشاط التجاري التي لا يتعدى رقم أعمالها10 ملايين دينار وعدد مستخدميها 10 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

– الكيانات الصغيرة ذات النشاط التجاري والحرفي التي لا يتعدى رقم أعمالها 6 ملايين دينار وعدد مستخدميها 10 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

– الكيانات الصغيرة ذات نشاط الخدمات ونشاطات أخرى التي لا يتعدى رقم أعمالها 3 ملايين دينار وعدد مستخدميها 10 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

[1] قادري عبد القادر، "**استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 44.

عرف النظام المحاسبي المالي على أنه: [1]" عبارة عن مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات والدفاتر المحاسبية والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل و تلخيص العمليات المالية وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة وتقديمها إلى الجهات المعنية" .

كما عرف أيضا على أنه " مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية المحاسبية الدولية المتفق عليها ".

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المستنبطة من المعايير المالية المحاسبية الدولية التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات المالية وإثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات والكشوفات المالية وتقديمها إلى الجهات المعنية.

## ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

تتمثل خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[2]

- تقييم وتوضيح كل العمليات المحاسبية؛
- يقدم حسابات موحدة ومشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.
- وجود إطار تصوري يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة (الأصول الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء والنتائج)

وهناك خصائص أخرى نذكر منها:[3]

[1] زرواطي تاج البهاء، قاسم مروة،" **تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية**"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة المدية ،2023/2022، ص، ص 3، 4.

[2] عز الدين محمد نجيب، "**تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة يحي فارس بالمدية، 2021/2020، ص 20.

[3] زروا طي تاج البهاء، قاسم مروة، **نفس المرجع أعلاه**، ص 5.

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والادوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم.
- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات.
- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي تسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة.
- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي لأنها تعكس الحقيقة الإقتصادية بشكل كامل.
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة.
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة وتوجه المعلومة بالدرجة الأولى من المنافسين عكس (PCN) الذي يتلاءم مع الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم المعلومة بالدرجة الأولى للدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب على المؤسسات.
- أولية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقرير جيد لذمة المؤسسة.

## ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، ويهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق ما يلي:[1]

[1] رفيق يوسفي، " **دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية– دراسة حالة مؤسسة Rouïba** "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،2016/2015 ، ص31.

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد.
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعاملات المختلفة.
- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى حصول المؤسسة على قوائم مالية جيدة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

كما يتميز بأهداف أخرى تتمثل في :[1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وانتاج معلومة مفصلة.
- ايضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها واعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة وقابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.
- تغليب الجوهر الاقتصادي على الجانب القانوني.

## المطلب الثاني: معايير التدقيق الجزائرية NAA

ما من مهنة إلا ولها قواعد وأصول ممارستها، مهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها قواعد وأصول للممارسة والتي بقيت إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليها بين ممارسيها، ولهذا

[1] قادري عبد القادر، "**استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ظهر ما يسمى بـ "معايير التدقيق" وهي عبارة عن ارشادات (دليل) عامة تساعد المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية.

وعلى المستوى المحلي قامت أغلب الدول بإصدار معايير تدقيق تتناسب مع طبيعة النمط الاقتصادي المتبع ومتطلبات البيئة المحاسبية في كل دولة، وفي الجزائر تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بشكل تدريجي بدء من عام 2016.

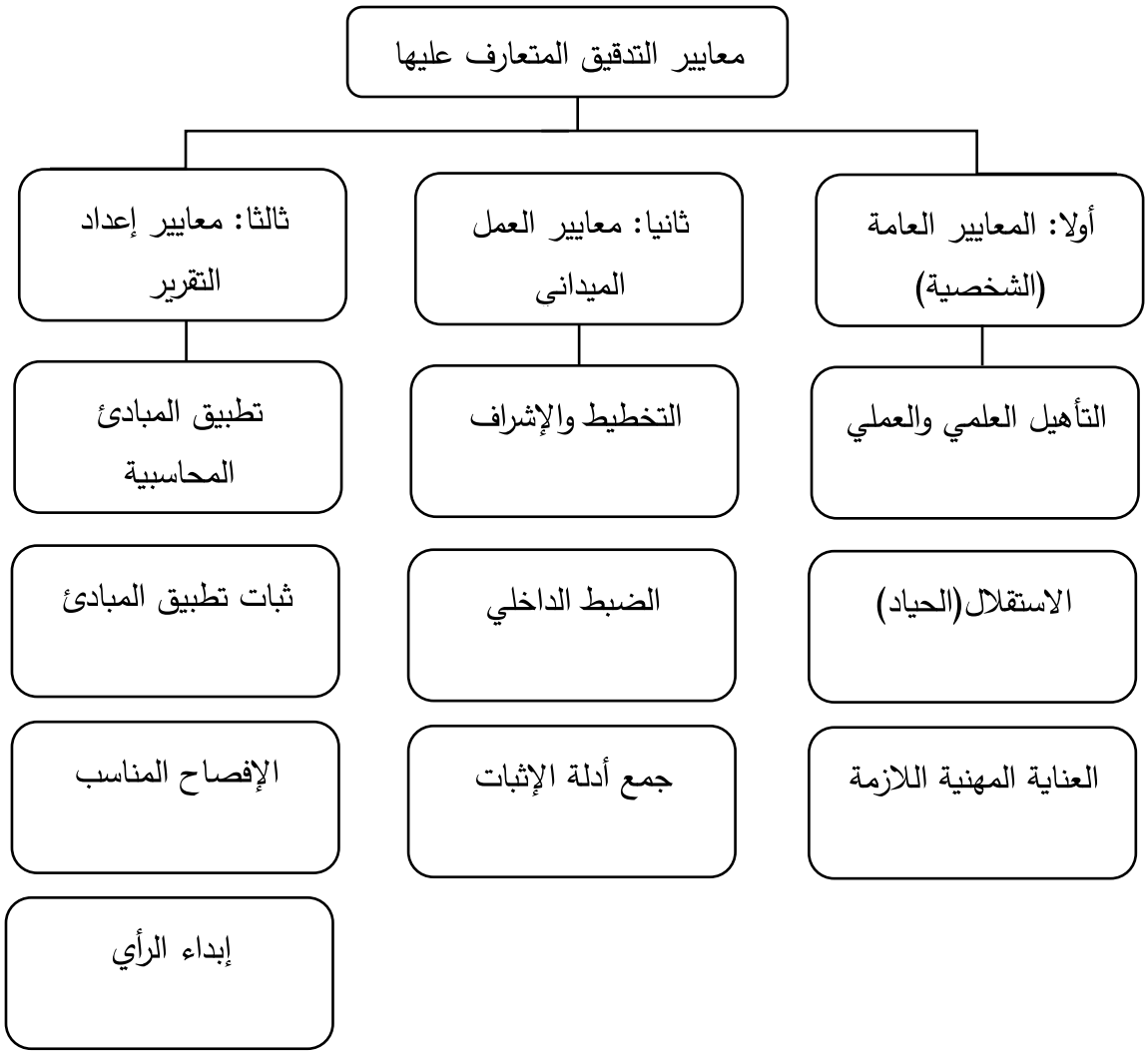
**أولا: معايير التدقيق المتفق عليها**

إن من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة متطورة وجود معايير أو مستويات أداء معينة وإذا تكلمنا عن مهنة التدقيق فإن المعايير هي "عبارة عن الأنماط التي يجب أن يقتدي بها المدقق أثناء أداء مهمته والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها[1].

وقد قسمت المعايير إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[1]

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 38.

**الشكل رقم (1-2): معايير التدقيق المتعارف عليها**




**المصدر:** لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1. **المعايير العامة أو الشخصية**

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي للمدقق للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايداً. وتنقسم إلى ثلاث معايير:[1]

[1] طويل إسماعيل، "**أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على جودة التدقيق الخارجي**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2022 / 2023 ص، ص 37، 38.

2. **التأهيل العلمي والعملي:** التأهيل العلمي هو أن يكون للمدقق تأهيل علمي مناسب في مجال المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى حصوله على قدر كاف من المعرفة في مجالات أخرى مساعده في أداء مهمته كالقانون، الإقصاء، الإعلام الآلي.....

أما التأهيل العلمي فيقصد به أن للمدقق فترة من التدريب العلمي وقد كاف من الخبرة المهنية التي تساعده في أداء مهمته على أحسن وجه.

1. **معيار الاستقلال (الحياد):** ينقسم استقلال المدقق إلى قسمين:

أ. **الاستقلال الذهني:** ويقصد به تجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد.

ب. **الاستقلال الظاهري (المادي):** وهو وجود قواعد قانونية وأعراف مهنية تضمن عدم سيطرة إدارة المؤسسة على المدقق وعدم ربط مصالحه بها أي عدم وجود أي علاقة مع الإدارة.

2. **معيار العناية المهنية اللازمة:** يعرف كذلك بالحذر المهني المعقول أثناء تأدية مهمته وخلال إعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به. كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته دون أخطاء وبدقة و اهتمام[1].

ا. **معايير العمل الميداني:**

تتمثل هذه المعايير في وضع خطة منتظمة لعملية التدقيق، والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق لتقديم الإرشادات اللازمة، مع جمع الأدلة الكافية والملائمة التي يعتمد عليها المدقق لإبداء رأيه الفني المحايد عند تحرير التقرير النهائي لعملية التدقيق[2].

**1. التخطيط والاشراف:** يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق. وتحديد الإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها

**2. معيار دراسة وتقسيم الرقابة الداخلية:** ينص هذا المعيار على ضرورة قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة لتحديد مدى الاعتماد عليها وتحديد حجم ونطاق الاختبارات ويجب استخدام الفهم لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة وتحليل العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء.

---

[1] بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 21، 22.

[2] لياس قلاب ذبيح، "**التدقيق المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 19، 20.

3. **معيار و كفاية وملائمة أدلة الإثبات:** يتطلب هذا المعيار من المراجع أن يجمع أدلة كافية ومقنعة تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى يتوفر لديه أحساس معقول لرأيه في القوائم المالية موضع الفحص[1].

II. **معايير إعداد التقرير**

تعرف معايير إعداد التقرير بكونها " مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط إعداده لكونه هو المنتج المادي الأساسي لعملية التدقيق، فيمثل المعلومات المبلغة من المدقق لأغلب المستخدمين، و يجب أن يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة مهنة التدقيق"، و تتمثل هذه المعايير الأربعة فيما يلي[2]:

1. **معيار إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** يتطلب أول معيار لإعداد التقرير ضرورة التعرف على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى المدقق التحقق من ذلك للتأكد من صدق صحة المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال، وعدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدل على أن القوائم المالية غير صادقة وبها معلومات مضللة لأنها غير ملتزمة بالقواعد المعمول بها.

2. **معيار ثبات وانتظام تطبيق المبادئ المحاسبية:** يتطلب المعيار ضرورة توضيح ما إذا كانت تطبيق المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية لفترات متتالية، لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية، أو لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير التدقيق.

3. **الإفصاح المناسب:** ضرورة الإفصاح المناسب بتقرير التدقيق عن أية معلومات مالية وغير مالية تعبر عن مدى صدق وعدالة العرض، ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من

---

[1] سهيلة بن حواء، دليلة عصماني، "**مساهمة التدقيق المحاسبي في ظل المعايير الجزائرية على صدق وشرعية القوائم المالية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة حي فارس، المدية،2020/2019، ص 16،15.

[2] لياس قلاب ذبيح، "**التدقيق المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 19، 20.

صلب القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة من طرف معديها، أو الافصاح عن معلومات وعمليات لن تخضع للفحص[1].

**4. التعبير عن الرأي:** يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، كما قد يمتنع عن إبداء رأيه، ويقصد بالقوائم المالية كوحدة واحدة بأنها "مجموعة القوائم للفترة الحالية شأنها شأن مجموعة القوائم المالية لفترة سابقة أو أكثر والتي تقدم لغرض التدقيق أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي" ويمكن التعبير عن رأي المدقق في القوائم المالية بأحد الأشكال التالية:

- الرأي النظيف: لا يتضمن تحفظات.
- الرأي المقيد: يتضمن بعض تحفظات.
- الرأي السلبي: عدم إبداء رأي في القوائم المالية.
- الرأي المعارض: يدل أن القوائم المالية لا تعبر بصورة صحيحة و صادقة عن المركز المالي و نتائج أعمال المؤسسة[2].

**ثانيا: المعايير الجزائرية للتدقيق**

اجتهدت كل دولة فيما بعد بإصدار معايير التدقيق المحلية بما يتلاءم مع البيئة المحاسبية والمالية المتواجدة فيها، أما الجزائر كانت أواخر الدول التي أصدرت معايير التدقيق بشكل تدريجي ابتداء منذ عام 2016 إلى غاية عام 2019 في أربعة مقررات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة كونه المكلف الرسمي من طرف وزارة المالية. ولذلك ستحاول إعطاء نبذة تاريخية عن تطور التدقيق في الجزائر ثم تقدم عرضا للمعايير الجزائرية للتدقيق.

في سنة 2010 تم صدور قانون جديد لنظم مهنة الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كذلك يلغي أحكام القانون 90-08 المنظم للمهمة وهو القانون رقم10-01 المؤرخ في 29-10-2010 المادة 05 من القانون التنفيذي رقم 01-08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق لـ 27-04-1991 المتعلق بمهنة خبير الحساب ومحافظ الحسابات والمحافظ المعتمد.

[1] لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد لمين علون. "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

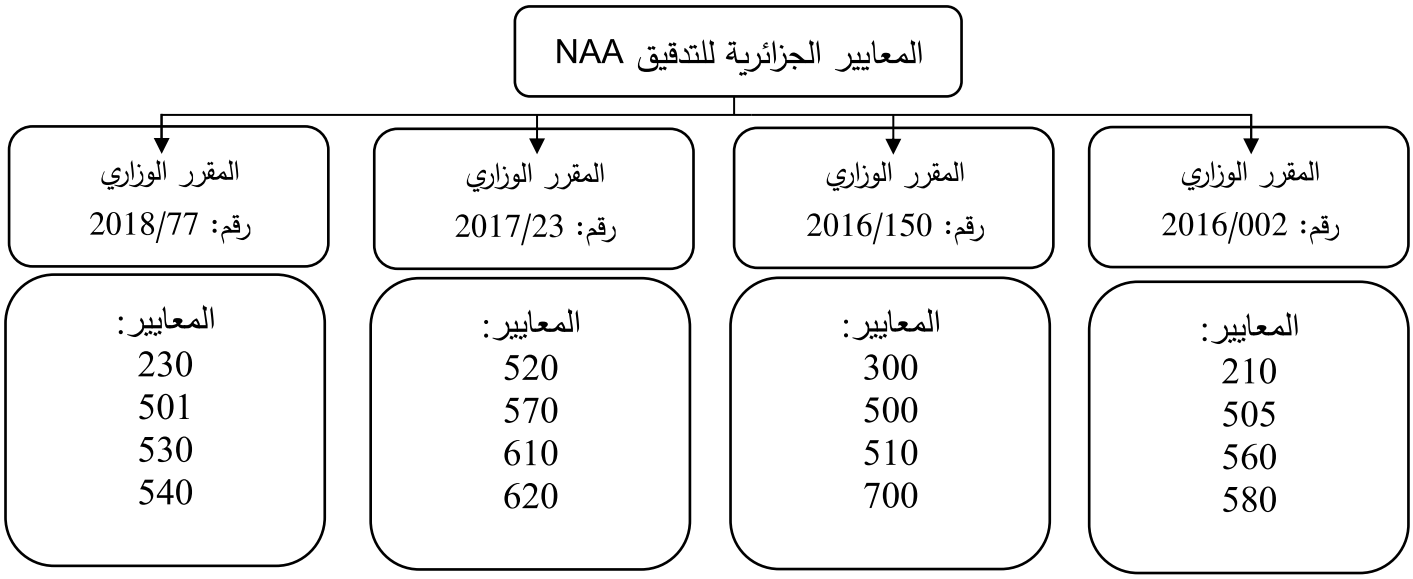
تبعا للمواد 9-10-11 من القانون 91-08:

- تتأكد المنظمة الوطنية من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضائها ضمن احترام أخلاقيات المهنة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- تقدر المنظمة الوطنية في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية التي يقدمها كل مترشح بطب تسجيله لها.

لقد أصدر المجلس الوطني للمحاسبة 04 أربعة مقررات من عام2016 إلى عام2019 تتعلق بمعايير التدقيق الجزائرية NAA والتي سنفصل بينها كما يلي:

**الشكل رقم (1-3): المعايير الجزائرية للتدقيق**




**المصدر:** لياس قلاب ذبيح، "**التدقيق المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 29.

**ا.المقرر الأول** :المعايير210، 505، 560، 580

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية .نلخصها فيما يلي[1]:

[1]المقرر رقم 002 المؤرخ في04-02-2016، " **المعايير الجزائرية للتدقيق**"، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

***المعيار الجزائري للتدقيق 210: اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 505: التأكيدات الخارجية:** يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة، ذات دلالة ومصداقية.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 560 :أحداث تقع بعد اقفال الحسابات–** : يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 580 :التصريحات الكتابية:** يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في لإطار مراجعة الكشوف المالية[1].

**II.المقرر الثاني:** المعايير 300، 500، 510، 700

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 150 المؤرخ في 11-10-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، نلخصها فيما يلي[2]:

* **المعيار الجزائري للتدقيق 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية:** يعالج المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص التدقيقات المتكررة.

***المعيار الجزائري للتدقيق 500: العناصر المقنعة:** يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق.

***المعيار الجزائري للتدقيق 510 مهام التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية التي تتضمن المبالغ الواردة في بداية فترة الكشوف المالية وعلى أساسها يجب تقديم معلومات.

---

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، ص 50، مرجع سابق ذكره.

[2] المقرر رقم 150 المؤرخ في11-10-2016،" **المعايير الجزائرية للتدقيق**"، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

***المعيار الجزائري للتدقيق 700 : تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية:** يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية[1].

III.**المقرر الثالث** :المعايير 520، 570، 610، 620

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، نلخصها فيما يلي[2]:

***المعيار الجزائري للتدقيق 520: الإجراءات التحليلية:** يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، كما تسمح بالتعرف على الكيان ومحيطه لاعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 570: استمرارية الاستغلال:** يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين:** يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طيقا لأحكام المعيار 315 أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 620: استخدام أعمال خبير مُعين من طرف المدقق:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير[3].

IV.**المقرر الرابع:** المعايير 230، 501، 530، 540

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 77 المؤرخ في 24-09-2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت

---

[1]لياس قلاب ذبيح، "**التدقيق المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]المقرر رقم 23 المؤرخ في 15-03-2017 ، "**المعايير الجزائرية للتدقيق**"، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2017.

[3]سهيلة بن حواء، دليلة عصماني، "**مساهمة التدقيق المحاسبي في ظل المعايير الجزائرية على صدق وشرعية القوائم المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 38،39.

أو تعاقدية ونلخصها فيما يلي[1]:

* **المعيار الجزائري للتدقيق 230: وثائق التدقيق:** يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية، ويقصد بمصطلح التوثيق ملفات العمل التي يعدها المدقق.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 501: العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة:** يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة، فيما يخص جوانب محددة تمس وجود المخزونات وحالتها، اكتمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان، وتقديم المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.

* **المعيار الجزائري للتدقيق 530: السّبر التدقيق:** يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر ( الاختبار) الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما، ووضع فحوص لإجراءات الاختيار والمراجعات التفصيلية وتقييم نتائج السّبر.

* **المعيار الجزائري للتدقيق540 : تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة[2].

**المطلب الثالث: مسلك ومنهجية وأدلة التدقيق المالي والمحاسبي**

يمكن أن نحدد مسلك ومنهجية التدقيق المحاسبي والمالي على النحو التالي:[3]

**أولا: إجراءات التدقيق**

---

[1]المقرر رقم 77 المؤرخ في24-09-2018 ،" **المعايير الجزائرية للتدقيق**"، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2018.

[2]طويل إسماعيل، "**أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على جودة التدقيق الخارجي**"، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] شعيب راشدي. رابح حميدي، "**مدى ملائمة التدقيق المحاسبي في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2016/2015، ص23.

تعكس إجراءات التدقيق السلوك الواجب أداؤه من طرف المدقق لتحقيق نشاطه وتنفيذه ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في برنامج التدقيق الذي يعبر عن الوسيلة التي من خلالها يقوم المدقق بتنفيذ مهمته وهي غالبا تعبر عن برنامج التدقيق ابتداءً من الإعداد والتخطيط وانتهاءً بكتابة التقرير المعاني للجهة المعنية.

وتبقى إجراءات التدقيق في الجزء الذي يترك لتقدير المدقق حيث يضع الإجراءات التي يراها مناسبة وضرورية لأداء مهمته فهي تختلف من مهمة لأخرى، بحيث لكل مهمة أهدافها وخصائصها وتبعًا كذلك لطبيعة المؤسسة محل التدقيق وطبيعة سجلاتها ودفاترها ونوعية الرقابة الداخلية المطبقة فيها.

وقد فرقت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بين معايير التدقيق وإجراءاته، حيث أن هذه الأخيرة تمثل الأعمال والتصرفات التي ينبغي أن يقوم بها المدقق أثناء تأدية عمله في حسن تعبير المعايير عن المقاييس النوعية لمدى دقة أعمال وممارسات المدقق والكيفية التي تمت بها تلك الممارسات، بالإضافة إلى الأهداف الواجب تحقيقها من خلال استعمال تلك الإجراءات كما ترتبط معايير التدقيق بصفات المدقق وكيفية أدائه لفحصه وإعداد تقديره.

**ثانيا: مسلك التدقيق**

يعتبر التدقيق المحاسبي عمل منظم ومنهجي، ولكي يتمكن المدقق من إعطاء رأيه الفني المحايد عن قيامه بعملية التدقيق يتطلب منه إتباع منهجية معينة أثناء قيامه بواجبه من أجل إبداء رأيه حول القوائم المالية بحيث يمر على مراحل محكمة و متناسقة فيما بينها فلانتهاء من مرحلة معينة تعني بداية مرحلة أخرى، كما أن درجة تحقيق أهداف التدقيق تعتمد على جودة المرحلة التي سبقتها[1].

**1-الارتباط :** ويقصد بها ارتباط المدقق مع الجهة الطالبة لخدمات التدقيق أو الهيئة التي قامت بتعيين المدقق بحث يكون وفق دفتر شروط أو مناقصة أو عن طريق المحاكم ( في حالة الخبرة القضائية) أو بتعيين وفق عقد يربطه بمجلس إدارة الشركة و يمكن أن يكون التعبير من طرف الحكومة، ويتم تحرير 4 رسائل وهي:

- رسالة طلب التعيين Demande de designation.
- رسالة القبول Lettre d'acceptation.

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- رسالة المهمة( NAA 210 ) Lettre de mission .
- رسالة التأكيد Lettre d'affirmation .

**2 -التخطيط الأولي** : ويمكن تقسيم هذه الخطوة بدورها إلى ثلاثة مراحل كالاتي:

أ. **الدراسة الأولية للمؤسسة:** قد يظن البعض أنه بإمكان المدقق فحص حسابات المؤسسة مباشرة والحكم عليها، فهذا لا يكون إلا بأخذ نظرة أو فكرة شاملة عن المؤسسة موضوع التدقيق حتى يتسنى له فهم طريقة سير العمل داخله وطبيعة نشاطها كما عليه القيام بالأعمال الأولية المتمثلة في الاعتماد على المعلومات ذات الطابع النظامي أو القوانين المطبقة في المؤسسة لمعرفة خصوصياتها.

ب. **توزيع الاختصاصات والمهام على هيئة للتدقيق:** إن عملية تحديد واختيار الأفراد تتم بعد دراسة الظروف المحيطة بكل مهمة ويجب أن يحاول كل مدقق التوفيق بين المهارات المطلوبة وخبرة وكفاءة هيئة التدقيق وأن يكون كل مدقق مدرب ومؤهل ولا ينقصه الحياد.

ج. **التوثيقDocumentation** : يجدر بالمدقق أن يوثق عملية تقييم نظام الرقابة الداخلي من خلال أوراق العمل Working Papers التي تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق، لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير، والقرائن لمدى الفحص الذي قام به، والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص ويقوم المدقق بحفظ أوراق عمل لكل عملية تدقيق وتصنيفها بطريقة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة وذلك في ملفين رئيسيين هما:[1]

- **الملف الدائم:** يطلق عليه الملف الدائم لأن ما يحتويه من بيانات سوف يستمر لعدة سنوات ما لم تطرأ بعض التغيرات على البيانات الواردة به، ويحتوي الملف الدائم للتدقيق على جملة من المعلومات الخاصة بالمؤسسات القانونية والمحاسبية.
- **الملف الجاري:** يتعلق هذا الملف بالمعلومات ذات الارتباط فقط بالدورة المالية الجارية و يتضمن موضوع و مهمة التدقيق، كما يحتوي على تفاصيل و خطوات أعمال التدقيق للسنة الحالية[2].

**3- القيام بعملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلي:** وتتمثل هذه الخطوة في تنفيذ مهمة التدقيق بتطبيق إجراءاته والتي يتم تحديدها في برنامج التدقيق، كما يقوم المدقق بالاطلاع على نظام

[1]بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص40،41.

[2]محمد لمين علون، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الرقابة الداخلية، هذا النظام الشامل والذي يتكون من أنظمة جزئية خاصة و مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وفي الأخير ينبغي للمدقق أن يعطي تقييما أوليا لنظام المراقبة الداخلية باستخراجه المبدئي لنقاط الضعف والقوة له، وهذا بعد اعتماده على اختبارات الاستمرارية ليعطي تقييما نهائيا لنظام المراقبة الداخلية في وثيقة شاملة مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات. وذلك من خلال استخدام أساليب تقييم الرقابة الداخلية:

أ. **الاستقصاء Questionnaire** : وهو عبارة عن قائمة تحتوي على أسئلة متعلقة بنظام الرقابة الداخلية على النشاطات أو العمليات المختلفة، وقائمة الاستبيان تتكون من عدة أجزاء، كل جزء منها يتعلق ببند معين أو دورية معينة أو وحدة نشاط، حسب الطريقة التنظيمية المختارة للتقييم وتكون الإجابة بوضع كلمة نعم " أو كلمة " لا" ، وتصمم الأسئلة بقائمة الاستبيان بطريقة معينة بحيث إذا كانت الإجابة بكلمة " لا " يدل ذلك على وجود ثغرة أو ضعف في النظام وعدم إتباع الإجراء السليم. وعادة يقوم بالإجابة على أسئلة الاستبيان من لهم دراية بإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالمؤسسة، فكل جزء من أجزاء الاستبيان يقوم بالإجابة عليه الشخص أو الأشخاص الذين تربطهم به علاقة، ومن بين الأسئلة المطروحة:

أسئلة عامة حول الهيكل التنظيمي للمنظمة، المقبوضات والمدفوعات النقدية، الاستثمارات المالية الأصول الثابتة، حسابات الغير، رأس مال المنظمة، الأوراق التجارية .....

ب. **الملخص التذكيري Reminder list** : في ظل هذه الطريقة يقوم المدقق بإعداد ملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات والوسائل الواجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية، بغية الاسترشاد به لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق، فعند إعداده يجب على المدقق أن لا يغفل أي نقطة أساسية من بين النقاط التي يمتاز بها أي نظام سليم للرقابة الداخلية، وبعد ذلك يقوم المدقق بمقارنة محتويات المذكرة مع الإجراءات المعمول بها في المؤسسة، فإذا وجد عدم إتباع إجراءات معينة يعتبر ذلك ضعف في النظام، أما إذا وجد عكس ذلك يعتبرها نقطة قوة في نظام الرقابة الداخلية.[1]

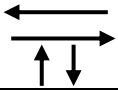
ج. **التقرير الوصفي Narrative Description** : يقوم المدقق حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية فبذلك يتضح للمدقق كيفية سير العمليات والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها

[1] بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 42، 43.

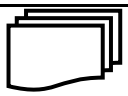
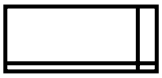
والدفاتر التي تسجل بها ، يقوم المدقق أو مساعدوه بتسجيل الإجابات ثم يقوم المرفق ترتيبها بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط.

د. **خرائط التدفق Flow Charts** : عن طريق هذا الأسلوب، يقوم المدقق بقراءة كتيب الإجراءات الداخلية في حالة وجوده بالمؤسسة. وكذلك بواسطة المحادثات مع كل موظفي المؤسسة مع فحص وثائق المؤسسة المستعملة من طرف جميع الأطراف والذين لهم دور في سير أعمال المؤسسة والهدف من هذا هو معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات والمعطيات انطلاقا من حدوث صفقات مع طرف ما إلى حد تسجيلها محاسبيا وتقييدها، ومن كم يقوم المدقق بإنجاز استمارات أسئلة من نوع امتحان والتي تتلاءم مع نوع المؤسسة، طبيعتها ونشاطها، وانطلاقا من هذه الاستمارات يستطيع المدقق أن يوجه المحادثات وفي النهاية يقدم وصفا دقيقا وعمليا للإجراءات الخاصة بالدورة تحت الفحص . ومن أجل بلورة ذلك بسرعة يعتمد المدقق على رؤية شاملة للإجراءات المستعملة في مختلف المصالح و التي تكون ملحقة بالوثائق الرئيسية المستعملة و المحررة من قبل هذه المصالح، ومن ميزات هذه الخرائط أنها تعطي لمعدها أو لقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسرعة و سهولة أكبر في الحكم على مدى جودته[1]. والجدول التالي يبين مثالا عن الرموز الخاصة بخرائط النظم:

**الجدول رقم (1-4): يوضح خرائط التدفق**

| الرمز | معنى الرمز بالعربية |
|---|---|
|  | إدخال و إخراج بيانات أو معلومات |
|  | عملية محددة ينتج عنها تغير في قيمة أو شكل أو مكان للمعلومات |
|  | خطوط اتجاه تدفق العمليات أو البيانات |
|  | إشارة للربط |
|  | اتخاذ القرار |

[1] عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 89،90.

| | |
|---|---|
| رمز الانتقال من صفحة لأخرى |  |
| تخزين مؤقت |  |
| تخزين نهائي |  |
| وثيقة |  |
| وثيقة بنسخ |  |
| ملف |  |

**المصدر**: محمد لمين علون، مرجع سبق ذكره، ص43.

**فحص الحسابات:** ويشمل في الغالب: التدقيق المحاسبي للنقديات، التدقيق المحاسبي للمخزونات، التدقيق المحاسبي لحسابات الغير والتدقيق المحاسبي لوسائل الدفع.....

**4-إعداد تقرير التدقيق بالنتائج :** تعد هذه الخطوة خلاصة مهمة المدقق وهو آخر خطوة في منهجية التدقيق، كما يعتبر تقرير التدقيق بمثابة منتوج المدقق لذا يجب أن يحتوي على مجموعة التوصيات والملاحظات الموضوعية كما يتطلب أن يكون ذو جودة مقبولة، لأن هذا التقرير يوضح رأيه الفني حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي له .وتسمى الخطوات التي تم ذكرها مسبقا بالمسلك العام للتدقيق أو المنهجية التي يتبعها المدقق عند القيام بعمله[1].

**ثالثا: أدلة التدقيق**

هي تلك الأدلة الكافية والصحيحة لتدعيم عمل ورأي المدقق في المؤسسة، هذا وقد تتنوع وتتحد التقنيات المستعملة والأساليب المختارة ويكون استخدامها بشكل متفاوت ومتكامل بغرض تحقيق أهداف التدقيق وفيما يلي بعض الأدلة والتقنيات.

**1. فحص الدفاتر والملفات والوثائق:** وهو إمعان النظر في القيود والمستندات والتأكد من سلامتها محاسبيا و واقعيا في ضوء مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ويطلق عليها أيضا ( المعاينة

[1]بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص45.

المادية ) ونتعلق بالأرصدة الملموسة مثل :( النقدية، البضاعة، الأصول الثانية ... ) وتمثل دليلا على وجود الأصول والتأكد من جودتها وصلاحيتها[1].

**2. المشاهدة العينية:** بحيث تعتبر الملاحظة وسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين وذلك بملاحظة تتبع سير العمل في الإدارة وفروعها وخلال هذه الملاحظة يتأكد المدقق من أن العمل المحاسبي والمالي يسير طبقا للخطة المرسومة وتسجيل أي تحفظات على التطبيق العملي إذا كانت هناك بعض الانحرافات ويحق للمدقق المطالبة بزيارة أقسام الشركة خاصة في أول عملية تدقيق له معها.

**الجدول رقم (1-5): يوضح مجال استخدام أساليب المعاينة الإحصائية**

| أسلوب المعاينة | مجال استخدامها |
|---|---|
| معاينة القبول<br>Acceptance Sampling | _تقييم الرقابة الداخلية.<br>_اختبار الدقة الكتابية. |
| المعاينة التقديرية<br>Estimation Sampling | _تقدير نسبة الخطأ الموجود.<br>_تقدير القيم المتوسطة أو التجميعية. |
| المعاينة الاستنباطية<br>Discovery Sampling | _اختبار فعالية الرقابة الداخلية.<br>_اختبار الخطأ الكتابي.<br>_اختبار الاختلاسات أو التزوير أو التلاعب. |

**المصدر:** إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات**، الطبعة ،1 دار وائل للنشر، الاردن، ص20.

**3. التدقيق القياسي أو الفحص التحليلي:** على المدقق أن يقوم بدراسة مقارنة المؤشرات، تغيراتها وتطوراتها ومدى تناسقها (أو عدمه) من دورة لأخرى فيما بينها ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من المؤسسة وهذه العملية تسمح للمدقق الوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة كزيادة أو انخفاض[2].

[1] أحمد قايد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص79.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص –ص 80- 82.

**خلاصة:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن التدقيق من المهن العريقة، والتي لها تقاليدها ومسؤولياتها المهنية التي تحددها جمعيات ونقابات المحاسبين والمدققين، فقد تطور مفهوم التدقيق نتيجة التغيرات الهائلة في بيئة الأعمال الحديثة للمؤسسات الاقتصادية وتعقد عملياتها، لذا زادت أهميته وزاد اهتمام الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتنظيم هذه المهنة وتطويرها ووضع أسس وقواعد لأدائها بكفاءة وفعالية.

كما تطورت عملية التدقيق من مجرد إعطاء رأي مهني محايد حول عدالة ومصداقية القوائم المالية إلى تتبع مختلف عمليات المؤسسة الاقتصادية والبحث عن أوجه الضعف والقصور والتقرير عنها للأطراف المعنية، وهذا ما أشارت إليه معايير التدقيق الدولية والجزائرية والتي شرحت حيثيات عملية التدقيق من أول مرحلة إلى غاية التقرير عن النتائج والإفصاح عنها.

# الفـــصـــل الثـــــــاني



**تمهيد:**

لقد عمل الإصلاح المحاسبي الذي باشرته بعض الدول والذي يتبنى النظام المحاسبي المالي على المسايرة وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والمحاسبية الدولية، من ضمنها أسلوب القياس بالقيمة العادلة، إلا أن تطبيقها يتطلب تحدي بعض الصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية والمالية ، حيث أن النظام المالي المحاسبي أصبح مشابه للمعايير المحاسبية الدولية، ومن مخرجات النظام المحاسبي المالي هي القوائم التي تعتبر في مجملها وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية ولكي تكون هذه القوائم المالية وذات جودة ومصداقية جاءت المعاير المحاسبية الدولية بمبدأ القيمة العادلة الذي يعتبر أساس للقياس والإفصاح المحاسبي والذي يزيد من ملائمة وموثوقية هذه القوائم، وفي هذا الاتجاه عمل مجلس المعايير المحاسبة الدولية على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة، والجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمعزل عن مواكبة هذه التطورات العالمية للنهوض باقتصادها من خلال الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها، ولهذا تعتبر القيمة العادلة من أبرز ما جاء به هذا النظام كأحد نماذج القياس ومن هنا تبرز الإشكالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في تعدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة بعد أن كانت تعتمد على نموذج التكلفة التاريخية لوحدها على مدى فترة طويلة من الزمن. حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي
- ✓ المبحث الثاني: أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق

## المبحث الأول: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي

لقد قامت الدول بإحداث تغييرات في نظامها المحاسبي بشكل يتجاوب فيه مع متطلبات الحياة الاقتصادية الجديدة حيث اعتمدت استراتيجية تهدف إلى تبني معايير المحاسبة الدولية وهذا الأخير يعتمد نموذج القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية وتنبع فكرة القيمة العادلة من التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين والتي تشمل ازدياد تقلب الأسعار مثل معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وإدخال المشتقات وغيرها من الأدوات المالية المعقدة .وكل هذه التغيرات خلقت جوا مناسبا لظهور مفهوم القيمة العادلة إلى حيز الوجود.

### المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة Fair Value

يعتبر مفهوم القيمة العادلة أحد مداخل الاعتراف والقياس التي استعملت على نطاق واسع في القرن 19 وبدايات القرن 20. وهو خطوة مهمة نحو تحسين طرق القياس المحاسبي خاصة في ظل تعدد الأسواق المالية

**تعريف القيمة العادلة:**

– تنص معايير IAS وIFRS على تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف لدى كل منهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.

وقد بين المعيار بهذا التعريف ثلاثة الأمور أساسية بقوله:

«لقاء بيع أصل أو يتم دفعه لقاء نقل التزام» أفهم أن القيمة العادلة هي سعر خروج وليست سعر دخول وبقوله «في تاريخ القياس» أفهم أن البنية العادلة هي سعر حالي وبقوله «بين مشاركين في السوق».

كما بين ان القيمة العادلة هي قيمة تستند إلى السوق[1].

– تعرف بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

[1] حسن الموسوي، "**محاسبة القيمة العادلة**"، مفاهيم السوق، مستويات القياس ومداخل التقييم، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع الخامس ، ص 14.

– كما يعرفها البعض الأخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

– أشهر تعريف القيمة العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرفها بأنها « السر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكرها على الشراء ولا الثاني مكرها على البيع، وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية » [1].

– وقد عرف chambers القيمة العادلة على أنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه عندما تقوم الشركة بتقويم أصولها والتزاماتها، على أساس النقد الممكن تحققه في ظل أسعار بيعها الحالية وأطلق عليها مصطلح النقد المكافئ الحالي.

– أما Sterling فقال إن القيمة العادلة هي عملية تقييم للأصول في ظل سعر بيعها السوقي الفوري وأطلق عليها تسمية القيمة على أساس المخرجات.

ونلاحظ من خلال التعريفين أن عملية تقييم الأصول والخصوم تتم وفق الأسعار الحالية أو الحاضرة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

وفي الأخير نعرض تعريف القيمة العادل في اللغة العربية:

تعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل (قيم) والفعل (عدل) ، حيث يقال قيم التي تقيمها أي قدر قيمته بين الشيئين أي وازن وعادل الشيء أي سواه وجعله مثله ، قائما مقامه والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه.[2]

ومن مزايا تطبيق القيمة العادلة ما يلي[1]:

---

[1] بو نعجة سحنون، "**أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**"، المركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 124.

[2] مدقن مروة، مولاي عمار كوثر، "**تحديات تدقيق القيمة العادلة**"، مذكرة ماستر، جامع أحمد دراية أدرار، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، 2020 / 2021 ص 06.

- تعكس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.
- تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد على عكس التكلفة التاريخية.
- توفر القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- القياس على أساس القيمة العادلة يمكن المؤسسات من تخصيص مواردها بشكل أفضل ويسمح لها بالمحافظة عليها.

## المطلب الثاني: أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة:

يرجع اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في التقييم الأولي والبعدي في أكثر من 53% من معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية المجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وفي أكثر من 50% من معايير المحاسبة المالية لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وكذا بعض فصول النظام المحاسبي المالي إلى الأسباب الآتية:[2]

– إن خصائص جودة المعلومات ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية وأن ملائمة المعلومات وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها تمثل الاعتبارات الرئيسية في اختيار طرق قياس الأصول والخصوم وأنه في الممكن ترتيب طرق القياس ترتيبا مسبقا على أساس مدى ملاءمتها أو علاقتها بالمعلومات التي يحتاجها المستفيدون والخارجيون الرئيسيون.

– الأثر الايجابي للقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها ومنفعتها لمستخدمي القوائم المالية وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات والأبحاث العملية والتي يمكن عرض نتائج بعض هذه الدراسات فيما يلي:

---

[1] قوادري عبلة، **دراسة مقارنة بين بديلي القياس المحاسبي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، جامعة سطيف 01، العدد 14، (2) مارس 2018 ص 97–98.

[2] باي مريم، **ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 4، ديسمبر 2017، ص 156

✓ إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

✓ أن الإفصاح على أساس القيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

✓ أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الكيانات على التخصيص من الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

✓ أن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبة.

✓ أن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية

– أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة لم يعد مقتصرا على معايير المحاسبة المالية الدولية بل أخذت به معظم معايير المحاسبة في الدول المتقدمة والنامية.

مما تقدم يتبين أنه رغم ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية لأساس القيمة العادلة غير أنها تواجه العديد من الصعوبات في تطبيقه نذكر من هنا:

– غياب أسواق عميقة ونشيطة للأصول والخصوم والتي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بقياسها بالقيمة العادلة.

– وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية.

– صعوبة توحيد طرق القياس بين الكيانات المحاسبية ككل، وحتى على مستوى الكيان الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى.

– الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة بعض الصعوبات الأخرى منها:[1]

- ✓ **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل الاحتكار أين يتحكم بائعو العقارات في قيمها السوقية

- ✓ **غياب سوق مالي نشط يتميز بالكفاءة:** التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق في النظام المالي ذلك أن الأسواق المالية المتطورة ومن خلال الأدوات المالية ساهمت كثيرا في تطوير أساس القيمة العادلة.

- ✓ **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته ودوره في تحويل المؤسسات الاقتصادية مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية

للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد.

- ✓ **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية :** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة ، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.[2]

وبالتالي فإن مفهوم القيمة العادلة عرف تطورا كبيرا من خلال ظهوره بشكل واسع وكبير في معايير إعداد التقارير المالية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية.

---

[1] العمري أصيلة وبروبة الهام، "**تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة الجزائرية**"، جامعة ورقلة، نوفمبر 2014، ص 321.

[2] بو نعجة سحنون، "**أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 126.

– أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية وهو ما يتطلب بالضرورة تبنى أساس القديمة العادلة.

– أن النظام المحاسبي المالي منذ ظهوره اهتم بتعريف هذا المفهوم، وسمح به كأساس قياس بديل للتكلفة التاريخية لبعض الأصول والخصوم.

– عدم وجود تجانس بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية والأمريكية فبينما تعتبر هذه الأخيرة أن القياس على أساس القيمة العادلة هو القاعدة وأن القياس على أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء، نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر التكلفة التاريخية كقاعدة وأساس القيمة العادلة.

– هناك تأخر كبير في النظام المحاسبي المالي في مواكبة التغييرات العالمية وتعيين المفاهيم الخاصة بالقيمة العادلة.

– ضرورة توفير بيئة اقتصادية مناسبة للكيانات المحاسبية وتشجيعها على تطبيق أساس القيمة العادلة.

– ضرورة تعيين مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع التغييرات الدولية.

– ضرورة إصدار تنظيم خاص بمفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها يتوافق مع معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS 13 (الموثوقية، القابلية للمقارنة، الملائمة، القابلية للفهم).

## المطلب الثالث: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

تتأثر البيئة المحاسبية الجزائرية بالتغيرات البي تحدث في البلاد وهي تهدف دائما للتوافق معها، سواء كانت داخلية ناتجة عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد، أو كانت خارجية نتيجة للتغيرات الدولية التي تحدث في المحاسبة.

ولقد عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية منذ الاستقلال تغييرين جذريين في الممارسات المحاسبية، كان الأول سنة 1975بظهور المخطط المحاسبي الوطني والتغيير الثاني حدث في 2010 نتج عنه النظام المحاسبي المالي.

## أولا: القواعد العامة للتقييم حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

بالنسبة لقواعد التقييم فقد حدد النظام المحاسبي المالي اتفاقية التكاليف التاريخية كقاعدة عامة وطريقة لتقييم عناصر القوائم المالية المقيدة في الحسابات، في حين سمح بمعالجة بديلة فيما يخص بعض العناصر حيث يمكن إعادة النظر في هذا التقييم وفق شروط محددة بموجب المعايير المحاسبية، والطرق البديلة التي سمح النظام المحاسبي لتقييم هذه العناصر وتتمثل في : [1]

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة أو القيمة العادلة): سبق وأن تم تعريفها وشرحها.
- قيمة الإنجاز: تعرف على أنها مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي.
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة): هي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة، في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

## ثانيا: الأصناف المرخص بتقييمها بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي(SCF)

هناك العديد من العناصر التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي كطريقة للقياس، تعتمد في أساسها في أساسها على القيمة العادلة ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقابلها في معايير المحاسبة الدو لية، ونجد أهمها في الجدول التالي:[2]

**الجدول (2-1): أهم استخدامات القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري**

[1] بوزيت علي، "**محددات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بالبيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر 2020-2021**"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2021-2022.

[2] قريشي كنزة، "**توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة: بين متطلبات القياس وإشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية** «، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2019، جامعة سطيف1، ص، ص 48،49.

| البيان | مواطن استخدام القيمة العادلة |
|---|---|
| **الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة** | قدم النظام المحاسبي المالي استخدام قياس القيمة العادلة قبل التكلفة التاريخية ، وعند تعذر استخدام قياس القيمة العادلة على الشركة إدراج إيضاحات لأسباب ذلك في الملاحق تسجل في حسابات القوائم قيمة الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة العادلة للعقار ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها ويجب أن تعكس القيمة العادلة حقيقة الأصل استنادا لواقعية السوق عند إقفال السنة المالية. |
| **الحالة الخاصة بالأصول البيولوجية** | يتم تقييم الأصول البيولوجية(الأصول الحيوية المتمثلة في المنتجات الزراعية/الحيوانات)عند تسجيلها في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال بالقيمة العادلة وذلك بعد أن تطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يكن تقدير القيمة العادلة بصورة حقيقية وصادقة وفي مثل هذه الحالات يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بتكلفته منقوصا منها الخسائر أو الربح الناتجين من تغير في القيمة العادلة والمنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع. |
| **تقييم التثبيتات الأخرى (معالجات مرخص لها)** | يجيز النظام المحاسبي المالي لبعض المعالجات المتعلقة بالتثبيتات الاستناد للقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفي هذا الإطار من المعالجات يندرج كل تثبيت كان مسجل بالقيمة الدفترية وخضع لإجراءات إعادة التقييم بالقيمة العادلة الجديدة في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموعة خسائر القيمة اللاحقة وذلك من أجل إعطاء قيمة صحيحة لقيمة الأصل، وفي الإطار نفسه نجد أن القيمة العادلة للأراضي والمباني والمنشآت الإنتاجية هي القيمة المعاد تقييمها في السوق(منشآت متخصصة أو أصل قديم) فإنها تقيم بتكلفة تعويضها الصافية من الإهتلاك، وحتى لا تختلف نتائج عملية التقييم وتكون موضوعية ودقيقة يجب إسناد أمر إعادة التقييم الى مقيمين مؤهلين ومحترفين. يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس قيمته الأولى أن يسجل في حسابات القوائم المالية بعد تسجيله الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية غير أن هذه المعالجات لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة العادلة للتثبيت محددة بالاستناد الى سوق نشط. |
| **الأصول المالية** | تتمثل الأصول المالية غير الجارية في سندات المساهمة والحسابات الدائنة |

| | |
|---|---|
| **غير الجارية** | الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الشركة والسندات الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للشركة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها. يمكن تقييم الأصول المالية غير الجارية بعد تسجيلها الأولي في الحسابات بقيمتها العادلة أو التي تتمثل في السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط أو القيمة التفاوضية المحتملة ويتم تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموما. يدرج في حسابات القوائم المالية ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة(القيمة العادلة)في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة. |
| **القروض أو الخصوم المالية الأخرى** | يتم تقييم القروض أو الخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المستلم بعد طرح التكاليف المستحقة عند تنفيذها أو الفارق في القيمة الإسمية للمقابل، والقيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح. يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتوجات مالية في حساب البائع. |
| **تقييم الأعباء والمنتجات المالية الأخرى** | تسجل المنتجات والاعباء المالية الأخرى في حسابات القوائم المالية الحالية(نفس السنة)ولكن قد يترتب عن تلك الأعباء والمنتجات فوائد مستقبلية لذا يجيز النظام المحاسبي المالي الاستناد الى قياس القيمة العادلة في هذه الحالات لدرجة ملاءمته أكثر من التكلفة التاريخية بشرط توفر سوق مالي نشط يعكس دقة التنبؤ الحاصل باستخدام القيمة العادلة. |
| **العمليات بالعملات الأجنبية** | في حالة قيام الشركة بعمليات مالية عابرة لحدود الدولة الجزائرية وتكون بالعملة الأجنبية خاصة في تعاملات مجموعة الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات يتم إعادة تقييم القوة الشرائية للوحدة النقدية وفق قيمتها العادلة الموافق لتاريخ حدوث العملية. |
| **الإقتراضات والديون المماثلة** | تدرج وتسجل الإقتراضات وماشابهها في حسابات القوائم المالية بالقيمة العادلة المقابلة لها في تاريخ الإقتراضات وذلك بعد طرح مصاريف الإصدار دون مراعاة العلاوات المحتملة للإصدار أو التسديد. |
| **عقود الإيجار ( التمويل)** | نظرا لتغير قيمة النقد والدفعات الممنوحة جراء هذا الاتفاق من جهة ،والتغير في قيمة وسعر الأصل المؤجر من جهة ثانية يستوجب ضرورة الاستناد إلى قياس القيمة العادلة بشكل دوري على مستوى كل دفعة، خاصة إذا كان الأصل بيولوجيا أو عقارا استثماريا لمدة طويلة وذلك من أجل ضمان حقوق الشخص المؤجر في حالة ارتفاع قيمة النقد وقيمة الأصل المؤجر أو الحفاظ |

| | |
|---|---|
| | على قيمة المستأجر في حالة انخفاض قيمة النقد او الأصل المؤجر حيث يسجل المستأجر قيمة الأصل المؤجر في حساباته بالقيمة العادلة أو بالقيمة المحينة أيهما أقل أما بالنسبة للمؤجر فيسجل في حساباته القيمة العادلة للأصل المؤجر. |

**المصدر**: قريشي كنزة **توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة: بين متطلبات القياس إشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 19،العدد1، ديسمبر2019،جامعة سطيف 1،ص49

**المبحث الثاني: أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق**

تقوم المحاسبة كما هو معلوم على القياس الكمي، ولابد أن يكون هذا القياس في المحاسبة المالية قياسا نقديا، بحيث يتم التعبير عن الأشياء والأحداث التي يتم قياسها كميا بصورة عدد من الوحدات النقدية.

– شهد البحث المحاسبي نشاطا ملحوظا في دراسات القيمة العادلة في السنوات الأخيرة نظرا لوجود قناعة أن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية فيما يتعلق بخصائص المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والملائمة في تلبية احتياجات قرارات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، وقد ركزت الأبحاث السابقة على اختيار القيمة المعلوماتية للقيمة العادلة من خلال استخدام بعض البيانات المالية للشركات ضمن متغيرات مستقلة ، ودراسة تأثيرها على متغير تابع أساسي– غالبا ما يكون سعر السهم – وبدأ يقتصر ارتباط القيمة العادلة على الأدوات المالية، والتي أصلا لم تكن تقيم بغير ذلك في السابق، إلا أن مطالبة المنظمات الدولية التي تهتم بتسويق معاييرها المحاسبية ألزم الواقع المالي باتجاه نحو هذا المنهج إلا أنه ما زالت الآراء تلتقي في أنها تعكس مقياسا أكثر موثوقية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في الشركات، لأنها تمثل الخلاصة التي تظهر فيها الموضوعية، والسوق الذي يفرض القيم المالية ليس خاضعاً لأية معيار ذاتي أو تحيز شخصي ، و في عالم شديد التغير والتطور في المظاهر الاقتصادية والمالية شهدت منشآت الأعمال العديدة من التحديات وألقت هذه المتغيرات بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر على قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد المسمى بالعولمة ، كل ذلك أدى إلى وجود ضغوط على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة لأخرى ، مما أدى إلى عدم توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين لاتخاذ القرارات.[1]

ومن هذا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي ومنها محاسبة القيمة العادلة، الذي بدأ التوجه إليها كمطالب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون

[1] بو نعجة سحنون، "**أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة بما تحقق ملاءمة موثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة.

## المطلب الأول: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة

سنتطرق في هذا المطلب الى مزايا وعيوب القيمة العادلة ونعرضها كما يلي:

### أولا: مزايا تطبيق القيمة العادلة

هناك دراسات عديدة والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية ومن أهم الآثار الإيجابية ما يلي:[1]

*أن تبني أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين القيمة العادلة للاستثمارات المالية في الأسهم والسندات وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

*أن الافصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي مفصل على أساس التكلفة التاريخية نظرا لما يتصف به أساس القيمة العادلة من ملائمة وموثوقية وذلك لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن معلومات القيمة العادلة.

*أن استخدام القيمة العادلة يتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية نظرا لأخذها تغيرات الاسعار في الاعتبار، وذلك سوف يؤدي إلى تحسين المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وبالتالي وصول إلى حقيقة صافي الدخل.

وأيضا بالرجوع إلى أدبيات المحاسبة المتعمقة بالقيمة العادلة وما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدّولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والعديد من الدّراسات التطبيقية، نجد أن الأخذ بالقيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي يؤدي إلى تحقيق مجوعة من المزايا منها:[1]

[1] ياسر أحمد الجرف، "**أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية – دراسة نظرية وميدانية** "، مجلة المحاسبة والمراجعة– AUJAA–، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص 357.

*أن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي يعتبر متناسق مع هدف معايير المحاسبة الدّولية المتمثل في تسهيل اتخاذ قرارات المستثمرين الذين دائما يبحثون عن المعلومات الحديثة، وبما أن القيمة العادلة عبارة عن توليفة من التوقعات الأخيرة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين فإنها تعتبر أكثر فائدة من التكلفة التاريخية كونها أكثر واقعية منها.

*تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق الملكي.

*يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدّقة لمفهوم القيمة، والربح الاقتصادي للمؤسسة.

*استخدام القيمة العدلة يوفر معلومات محاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ قرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج والتدفقات النقدية وأيضا تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

*تساعد القيمة العادلة في تعزيز حوكمة الشركات، لأنّه كل ما كان التطبيق الدّقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية وبالتالي التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية).

## ثانيا: عيوب استخدام القيمة العادلة

تتمثل عيوب استخدام القيمة العادلة فيما يلي:[2]

*عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشطة.

---

[1] علي بوزيت، هشام شلغام، فارس بن يدير، "**عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين**-"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2019، ص، ص 58، 59.

[2] دكتور علي بوزيت، "**محددات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بالبيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر (2020-2021)**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 25، 26.

*زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه المؤسسات.

*صعوبة وتعدد طرق القياس وفق هذا المنهج، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مختلفة باختلاف هذه الطرق.

*الاعتراف بالقيمة العادلة يعتمد على الحكم الشخصي واتباع أسس متباينة.

*أن الإيرادات تتحقق من استمرارية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن، وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.

*صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية في حالة عدم توافر أسواق نشطة أو عدم توافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية مما يعيق إجراءات المقارنات.

*الأسعار يمكن أن تكون شوهة الراجع من عدم توفر السوق الكفء ولا عقلانية المستثمر عند وجود مشاكل في السيولة.

ومن العيوب التي ذكرها **دهمش وأبوزر** (2006) هي:[1]

1. **الموثوقية والقياس:** بسبب أن هناك الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشط الأمر الذي تصبح فيه الطرق المتعلقة بتقدير قيمتها أكثر اجتهادية وتعتمد على الحكم الشخصي.
2. **تحيز الإدارة:** فالاجتهادات الشخصية من قبل الإدارة في عملية التقييم، وتحيزها سواء كان مقصودا أو غير مقصود، ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة، وعرض غير صحيح للدخل، وحقوق الملكية.

ويضيف **مطر** و**السويطي** (2006)، إلى عيوب القيمة العادلة:

[1] باسل فهد عبد الحميد فشلان، "**أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية**"، رسالة ماجيستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 32.

**3. التكلفة مقابل المنفعة:** بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

**4. التوقيت الملائم:** تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب عليه من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم.

## المطلب الثاني: القيمة العادلة وجودة التقارير المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، والتي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

القيمة العادلة وجودة التقارير المحاسبية تتطلب خاصية ملائمة التقارير المحاسبية وأن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار الذي يتضمن التنبؤ بالنتائج المستقبلية ومن المتوقع ألا تستند المعلومات التي يتم بناءها على المعاملات السّابقة ولكن يجب أن تكون حديثة غالبا، ما يتم تقديم السبب الأقوى لإدخال وسيادة محاسبة القيمة العادلة على محاسبة التكلفة التاريخية التي تستند إلى على عملة المعاملات مما يشير إلى أن القيمة العادلة قد تعزز أهمية التقارير المالية.

وتتمثل أهمية محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المالية فيما يلي:[2]

---

[1] خالد محمد المدهون، "**علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات، وجهة نظر المدققين الخارجين في فلسطين**"، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة فلسطين، 2021، ص 43.

[2] بوخرص أحمد أمين، محي الدّين محمود عمر، "**أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين**"، المركز الجامعي تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)، 2021، ص 10.

*تجعل المعلومات أكثر دقة وملائمة وموثوقية مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية؛

*تحد من التلاعب في الأصول المالية ذات المبالغ المالية المرتفعة التي تعد مكاسب حقيقية، كما تصفح عن الأصول المالية ذات المبالغ المنخفضة لتجنب خسائر محققة؛

تكمن مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الأداء المالي خاصة فيما يتعلق وتوفيق درجة التأكد خاصة بما في التدفقات النقدية المستقبلية؛

*تتطلب استناد التقارير المالية إلى الأسعار السوقية الحالية، وكذا يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بعدة خصائص نوعية لكي تكون مفيدة لصاحب القرار. ومن بين هذه الخصائص:[1]

## 1- الخصائص النوعية الأساسية

**1-1: الملائمة:** تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة، وبصفة عامة تعتبر المعلومة ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها.

### 1-2: الموثوقية " التمثيل الصادق "

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية، وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

وهي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أو يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

[1] حجاب أحمد، سالمي رابح، "**مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2020، ص -ص 11- 15.

## المطلب الثالث: مخاطر التدقيق وأثرها على القيمة العادلة

عرفت مهنة التدقيق تطورات مع عمل تطور وتغير عرفته القطاعات الاقتصادية على المستوى الدولي في ظل توسع النشاطات الاقتصادية وازدياد حجم الشركات وتفقد وتنوع الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية لها وقد رافق هذا التطور الذي عرفته مهنة التدقيق ومعاييرها تطور المخاطر المرتبطة بهذه المهنة.

وقد زاد الاهتمام بموضوع مخاطر التدقيق وتأثيرها على جودة المهنة في الآونة الأخيرة خاصة مع التداعيات التي تسببت فيها الأزمة العالمية الأخيرة حيث أثير جدول كبير حول مدى درجة الاعتماد على التقارير التي يصدرها مدققوا الحسابات في الحكم على عدالة و مصداقية القوائم المالية الشركات محل التدقيق فحمّل مدققوا الحسابات مسؤولية حدوث هذه الأزمة ومن هنا برزت ضرورة التشديد عليهم في ممارسة مهامهم وضرورة تحمل المسؤولية والتحلي بالروح المهنية وبأخلاقيات المهنة واعتماد الكفاءة و الدقة في دراسة الوضعية المالية للشركات وضرورة إيلاء الاهتمام الموضوع مخاطر التدقيق.

والاهتمام بتحديد وتقييم مخاطر التدقيق يتطلب زيادة في جودة التدقيق من خلال عملية التخطيط لهذه المهنة بالوقوف على العوامل المؤثرة في الخطر وتحديد مناطق الخطر وأخذها بعين الاعتبار في كل إجراء يقوم به المدقق لتحقيق الفعالية و الكفاءة في عملية التدقيق و اكتشاف الخطر وتدنيته وهذا ما سيرفع من رأي المدقق ويرتقي بتقريره في خصوص عدالة ومصداقية القوائم المالية.[1]

ويعتبر التعرف على تلك المخاطر الخطوة الأولى للاستجابة لها. كما يعتبر التعرف على العوامل المسببة لمخاطر التدقيق من أهم المؤشرات التي تدفق المدقق لتحديد تلك المخاطر، وتتعدد العوامل المسببة لمخاطر التدقيق، إلا أن أهم تلك العوامل تبني معايير محاسبية جديدة من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المالي المحاسبي.

يتم فيما يلي لتطرق إلى أنواع مخاطر التدقيق أو بالأحرى طبيعة مخاطر التدقيق والعلاقة بينها، ولكن قبل ذلك سيتم الإشارة إلى معادلة مخاطر التدقيق وهي كما يلي[2]:

---

[1] صافي فلوح وعيسى هاشم حسن، "**محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين**"، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] بلال شيخي، سامية فقير، "**مخاطر التدقيق المحاسبي**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص376.

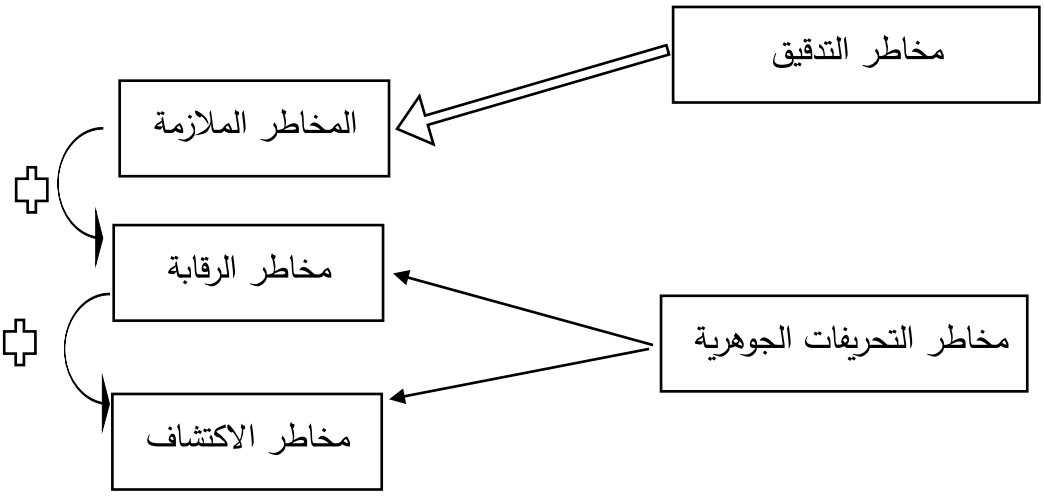
مخاطر التدقيق المقبولة:

*المخاطر الملازمة

* مخاطر الرقابة

* مخاطر الاكتشاف

**الشكل رقم (2-1 ) : مكونات مخاطر التدقيق**




**المصدر:** طبشوش سارة، "**أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة والمالية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2022 – 2023، ص 60.

**أولا: المخاطر الملازمة**

فقد تم تعريف مخاطر التدقيق على أنها "مخاطر تنشأ عن إصدار المدقق تقريرا نظيفا يعبر عن عدالة القوائم المالية، في الوقت الذي تحتوي فيه تلك القوائم على أخطاء وتصرفات غير قانونية جوهرية، وبالتالي فإنه سيكون هناك باستمرار بعض المخاطر المحيطة بعملية التدقيق، والمرتبطة بكونها لا تؤدي إلى كشف كافة الأخطاء والتصرفات غير القانونية حتى في ظل الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

كما عرفت مخاطر التدقيق على أنها احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية حتى بعد تدقيقها والتي تحدث نتيجة إبداء رأي غير متحفظ عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا، وقد فشل المدقق في اكتشاف هذه التحريفات أثناء عملية التدقيق[1].

## 1- تعريف المخاطر الملازمة:

تعرف المخاطر الملازمة بأنها: مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات لحدوث خطأ مادي بصوره انفرادية أو مع افتراض عدم وجود أنظمة ضبط داخلية، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئته وطبيعة أرصدة الحسابات أو مجموعة في المعاملات[2].

كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات للخطأ الذي يكون جوهريا بمفرده أو إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع من العمليات وذلك عدم وجود إجراءات رقابية داخلية ذات العلاقة.

مما سبق يمكن القول أن المخاطر الملازمة هي قابلية تعرض رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات للخطأ الذي قد يكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو عمليات أخرى وذلك في ظل عدم وجود إجراءات رقابية داخلية.

### 1-1: تقدير المخاطر الملازمة:

تعتبر المخاطر الملازمة من أهم المخاطر التي يجب تقديرها بصورة دقيقة حيث أنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وهناك العديد من العوامل يجب على المدقق الخارجي أخذها بعين الاعتبار عند تقدير المخاطر الملازمة سواء على مستوى أرصدة الحسابات والمعاملات أو على مستوى البيانات المالية:

## ثانيا: مخاطر الرقابة (Control Risk ):

[1]طبشوش سارة، "**أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة والمالية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 – 2022/2023، ص 61.

[2]خالد أمين عبد الله، "**تدقيق الحسابات**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 166.

سنعرض هذا النوع من المخاطر وفق ما يلي:

## 1- تعريف مخاطر الرقابة:

هي قابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي او عندما تندمج مع عدة أخطاء في أرصدة أو مجموعة أخرى من دون أن تمنع أو تكتشف في الوقت المناسب من قبل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية ويتوقف تقدير المراجع لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل المراقبة وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المراجع أن يفترض أن المخاطر الرقابية مرتفعة.

ومن هنا فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضا على قوة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية سوف يرتفع.

وعموما فإن تحديد المراجع لمخاطر الرقابة الداخلية ومجالات الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي للمراجع، ويعرف ضعف الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى تقدير مرتفع لمخاطر المراجعة بأنه غياب أو عدم فاعلية إجراءات الرقابة والتي تؤدي إلى وجود خطأ أو عدم انتظام في القوائم المالية، وتتحدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم. ويترتب على ذلك ضرورة قيام المراجع بتحديد احتمال خطأ أو أوجه عدم الانتظام[1].

## التقييم الأولي لمخاطر الرقابة:

التقييم الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشافها وتصحيحها، وبعد الحصول المدقق على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ككل، عليه القيام بتقدير أولي لمخاطر الرقابة على مستوى الإثبات لكل رصيد حساب أساسي أو لمجموعة من المعاملات، ومن ثم يقوم باختيار مدى الالتزام بإجراءات الرقابة اللازمة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات أو منع حدوثها.

## ثالثا: مخاطر الاكتشاف (Detection Risk)

[1] الموقع الالكتروني https://www.feabuh.com/ تاريخ الاطلاع: 2024/06/05 على الساعة 15:03.

سنعرض هذا النوع من المخاطر وفق ما يلي:

**1- تعريف مخاطر الاكتشاف:**

تعرف مخاطر الاكتشاف بأنها : خطر عدم اكتشاف الإجراءات التحليلية و تدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة للأخطاء الهامة نسبيا في رصيد حساب ما سواء كان هذا الخطأ هاما في حد ذاته أو غير هام إلا إذا أضيف إلى أخطاء أخرى وتكون النتيجة ظهور تحريف هام[1].

كما تعرف بأنها: مخاطر لا تكشف الإجراءات التي يقوم بها المدقق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض تحريفا موجودا والذي يمكن أن يكون جوهريا، سواء بشكل فردي أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى.

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي رقم 200 مخاطر الاكتشاف بأنها: "خطر الإجراءات المنفذة بواسطة المدقق لتخفيض خطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول لن تكتشف تحريفا ما موجود قد يكون جوهر يا سواء بمفرده أو عند اقترانه بتحريفات أخرى.

وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

* **مخاطر التدقيق التحليلي** : وهي المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات التدقيق التحليلي في اكتشاف الأخطاء التي يتم منعها أو اكتشافها.

* **مخاطر التدقيق التفصيلي:** وهي المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية

في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق التفصيلي.

وتختلف مخاطر الاكتشاف في طبيعتها عن المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابة ، فبينما المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة يتحدان ويقيمان طبقا لظروف وطبيعة نشاط المؤسسة مما يجعلهما خارج سيطرة المدقق وبما أن مخاطر الاكتشاف تتعلق بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي يحددها المدقق لتخفيض خطر التدقيق إلى مستوى مقبول لذلك فهي دالة لفاعلية إجراءات التدقيق

[1] طبشوش سارة، "**أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 65، 66.

وتنفيذها من قبل المدقق، وتساعد العديد من الأمور والتي من بينها التخطيط الجيد والكافي وكذا الإشراف على أعمال التدقيق المنجزة وفحصها في تعزيز فاعلية إجراءات التدقيق وتنفيذها.[1]

**خلاصة:**

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة لكونها المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة بالإضافة إلى أنها موجهة للعديد من الأطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة، وحتى تكون الكشوف المالية ذات مصداقية وملائمة لابد من وجود قياس محاسبي والذي يعد ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم ويتفق عليه الجميع، كما أن للقياس المحاسبي عدة نماذج من بينها التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

وفي هذا الأخير يجب إعادة تعديل النظام المحاسبي المالي من خلال مستجدات المعايير المحاسبية الدولية وذلك بالاعتماد على بعض التوجيهات التي يمكننا إيرادها في هذا الخصوص:

- إعادة تكييف النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية، خاصة فيما يتعلق بمعيار القيمة العادلة.
- إخراج النظام المحاسبي من حيزه القانوني، الذي أضحى عائق أمام تطوره.
- تحسين الوعي بتطبيق أسلوب القيمة العادلة ويكون ذلك انطلاقا من الجامعات والمعاهد والأساتذة الجامعيين لهم الدور البارز في تأهيل وتكوين محاسبي ومراجعي الغد.

وبالتالي فإن القيمة العادلة هي أداة من أدوات القياس المحاسبي التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الوضعية المالية.

[1] صافي فلوح، عيسى هاشم حسن، "**محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين**"، مرجع سبق ذكره، ص 135.



# الفصـــل الثـــالـــــث

## تمهيد

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة يكون من المناسب تقديم دراسة تطبيقية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي والاستفادة مهنا لذلك فهدفنا من الدراسة الميدانية التعرف على أثر توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقيق، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في: محافظ الحسابات، خبير محاسبي، محاسب معتمد، مدقق، أستاذ جامعي. حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالاتي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- ✓ المبحث الثاني: تحليل أداة الدراسة

**المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**

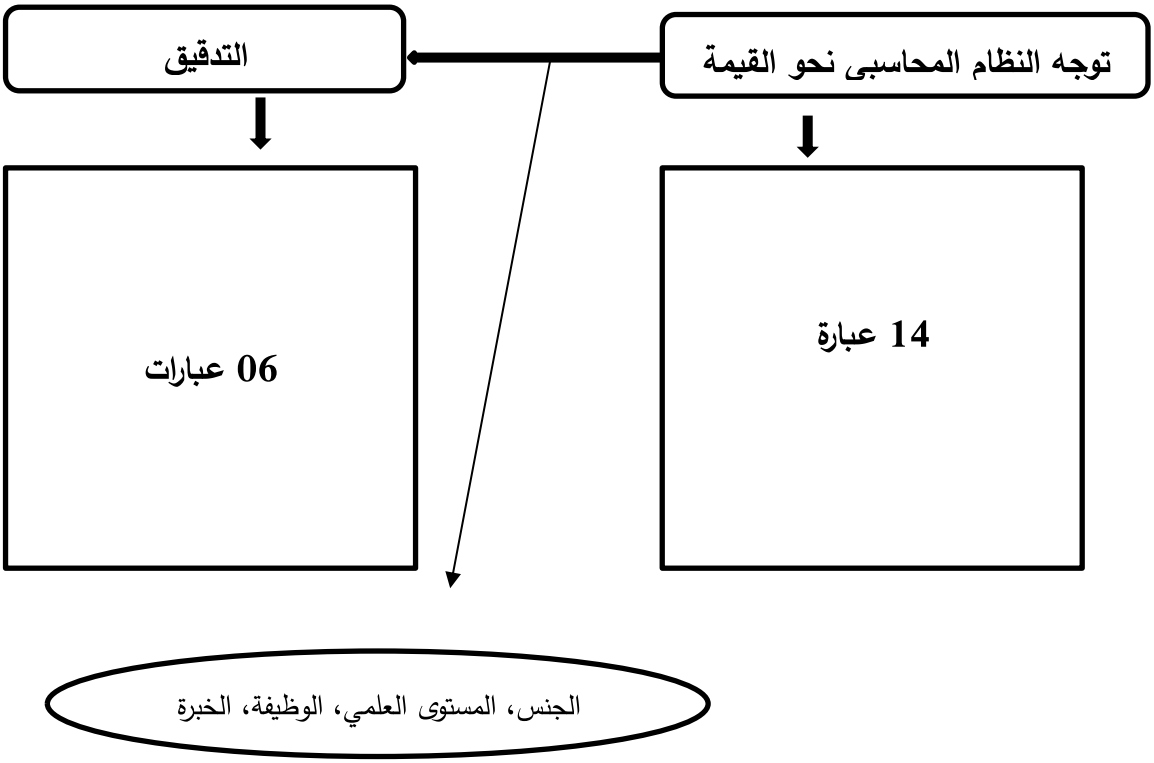
سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، والطريقة والأدوات.

## المطلب الأول: منهج ونموذج الدراسة

لتوفير البيانات عن الإشكالية موضوع الدراسة وتفسيرها واختبار فرضيات الدراسة، فإنه سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع دراستنا، والذي سنتناول من خلاله مدى تأثير توجه النظام المحاسبي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقيق.

أما فما يخص نموذج الدراسة فيبين الشكل التالي المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا:

**الشكل رقم (3-1): نموذج الدراسة**




**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

كما يتمثل مجتمع هذه الدراسة في المحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمدققين، وكذا الأساتذة الجامعيين، هذا وقد تمثلت عينة الدراسة في 41 فردا.

**المطلب الثاني: أداة الدراسة**

بما أن متغيرات الدراسة **(القيمة العادلة وعملية التدقيق)** هي متغيرات نوعية يتعذر فيها القياس الكمي، فقد تم اللجوء إلى الاستبيان باعتباره يستعمل على نطاق واسع في معالجة المتغيرات النوعية، وقد تم صياغة استبانة بالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية هي:

❖ **المحور الأول: الخصائص الشخصية والوظيفية:** تضمن هذا المحور أربعة الى ستة أبعاد يوضحها الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-1): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة**

| الجنس | المستوى العلمي | الوظيفة | الخبرة |
|---|---|---|---|
| ذكر | ليسانس | محافظ حسابات | أقل من **05** سنوات |
| | | | **من5** إلى **10** سنوات |
| | ماستر | مدقق | من **11** إلى **15** سنة |
| | دكتوراه | | |
| أنثى | أخرى | | أكثر من **15** سنة |
| | | أستاذ جامعي | |
| | | خبير محاسب | |
| | | محاسب معتمد | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

❖ **المحور الثاني: عملية التدقيق والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:** قمنا بتقسيم هذا المحور إلى بعدين أساسيين هما: **(التدقيق، القيمة العادلة)**، وتضمن كل بعد مجموعة من العبارات، وعليه فإن هذا المتغير تضمن **13** عبارة، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-2): عملية التدقيق والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي**

| التدقيق | القيمة العادلة |
|---|---|
| 06 عبارات | 07 عبارات |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

❖ **المحور الثالث: أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق:** تضمن هذا المحور 07 عبارات.

كما تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس إجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح درجات المقياس المستخدم:

**الجدول رقم (3-3): درجات مقياس ليكارت الخماسي**

| الخيارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الأوزان | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

**المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة أداة الدراسة**

تم الاعتماد في معالجة أداة الدراسة على أدوات الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية، وتتمثل أهم الأساليب التي تم استخدامها فيما يلي: التكرارات والنسب المئوية؛ الأسلوب الإحصائي شابيرو لتحليل التوزيع الطبيعي، معامل الارتباط لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، اختبار (t) واختبار (f)، اختبار مان ويتني، واختبار كروسكال واليس لتحديد الفروق.

كما قمنا بتفسير نتائج المتوسط الحسابي على أساس ثلاث مستويات هي منخفض، متوسط، مرتفع، وقمنا بتقدير مجال لكل مستوى من المستويات الثلاث كالتالي:

**الجدول رقم (3-4): مستويات المتوسط الحسابي**

| المستوى | منخفض | متوسط | مرتفع |
|---|---|---|---|
| المجال | {1-2.33} | {2.34-3.67} | {3.68-5} |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

كما تم تقدير متوسط استجابة كل عبارات من عبارات الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-5): مجالات خيارات الإجابة**

| الخيار | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| المجال | { 1- 1.79} | { 1.80 - 2.59} | { 2.60 - 3.39} | { 3.40 - 4.19} | { 4.20 - 5.00} |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين

**المبحث الثاني: تحليل أداة الدراسة**

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى إجراء مختلف الاختبارات المساعدة في التحليل، ابتداء بتحليل الخصائص الشخصية والوظيفية، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار صدق وثبات أداة الدراسة، المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

**المطلب الأول: تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية**

سيتم في هذا المطلب تحليل الخصائص الشخصية (الجنس، المستوى العلمي)، والوظيفية (الوظيفة، والخبرة).

**أولا: تحليل خاصية الجنس لعينة الدراسة**

سنعتمد في تحليل خاصية الجنس على حساب التكرارات والنسب المئوية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

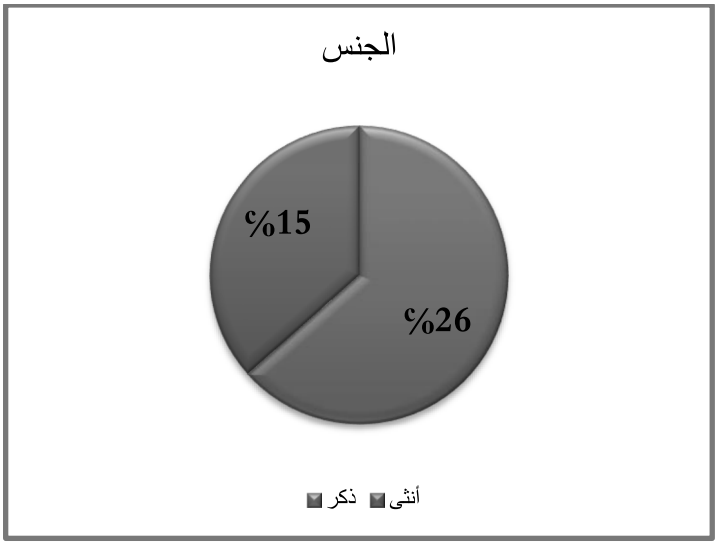
**الجدول رقم (3-6): تحليل خاصية الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ذكر** | 26 | %63.4 |
| **أنثى** | 15 | %36.6 |
| **المجموع** | 41 | **%100** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن عينة الذكور كانت أكبر من الإناث، فقد بلغ عدد الذكور 26 بنسبة 63.4%، في حين بلغ عدد الإناث 15 بنسبة 36.6%، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3-2): خاصية الجنس**




**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

**ثانيا: تحليل خاصية المستوى العلمي لعينة الدراسة**

سنعتمد في تحليل خاصية المستوى العلمي على حساب التكرارات والنسب المئوية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-7): تحليل خاصية المستوى العلمي**

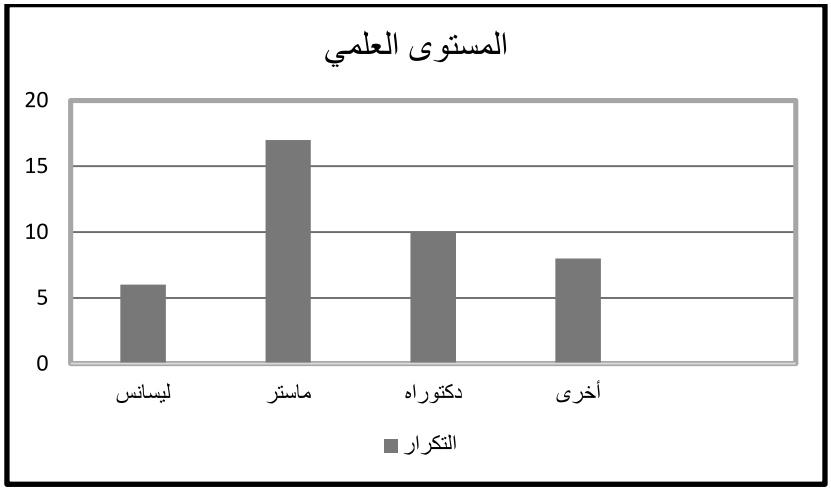
| المستوى العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ليسانس** | 6 | %14.6 |
| **ماستر** | 17 | %41.5 |
| **دكتوراه** | 10 | %24.4 |
| **أخرى** | 8 | 19.5 |
| **المجموع** | **41** | **%100** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر، فقد بلغ عددهم 17 بنسبة 41.5%، تليها فئة حاملي الدكتوراه فقد بلغ عددهم 10 بنسبة 24.4%، ثم تليها فئة المؤهلات الأخرى فقد بلغ عددهم 08 بنسبة 19.5%، ثم تليها فئة حاملي شهادة الليسانس فقد بلغ

عددهم 06 بنسبة 14.6%، وعليه يمكن القول بأن عينة الدراسة تتمتع بمستوى مقبول مما سينعكس إيجابا على متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3-3): خاصية المستوى العلمي**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

**ثالثا: تحليل خاصية الوظيفة لعينة الدراسة**

سنعتمد في تحليل خاصية الوظيفة على حساب التكرارات والنسب المئوية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-8): تحليل خاصية الوظيفة**

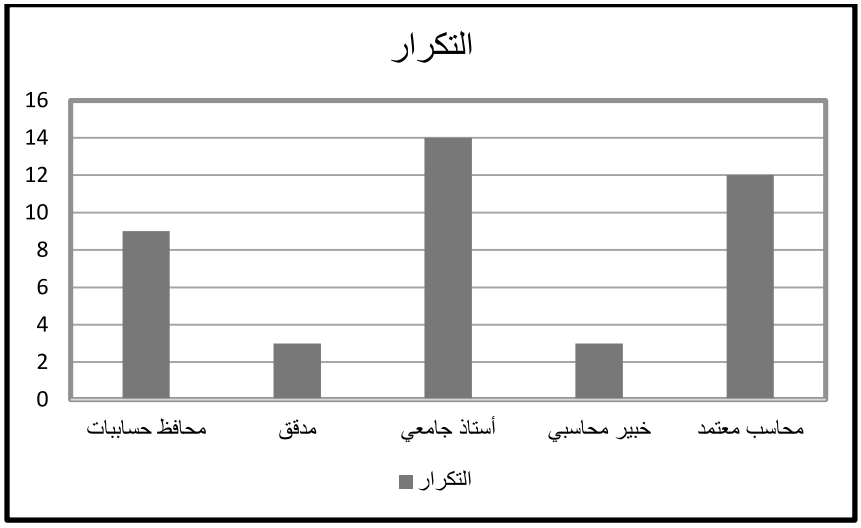
| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **محافظ حسابات** | 9 | %22 |
| **مدقق** | 3 | %7.3 |
| **أستاذ جامعي** | 14 | %34.1 |
| **خبير محاسبي** | 3 | %7.3 |
| **محاسب معتمد** | 12 | %29.3 |
| **المجموع** | **41** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*

نلاحظ من خلال الجدول بأن أفراد العينة كانوا مختلفين من حيث فئتهم الوظيفية، فيأتي في المقدمة الأساتذة الجامعيين فقد بلغ عددهم 14 بنسبة 34.1%، تلتها فئة المحاسبين المعتمدين فقد بلغ عددهم 12 بنسبة 29.3%، ثم تلتها فئة محافظي الحسابات فقد بلغ عددهم 09 أفراد بنسبة

22%، لتأتي في الأخير فئة كل من المدققين والخبراء المحاسبين فقد بلغ عددهم 03 أفراد بنسبة 7.3%، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3-4): خاصية الوظيفة**




**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

**رابعا: تحليل خاصية الخبرة لعينة الدراسة**

سنعتمد في تحليل خاصية الخبرة على حساب التكرارات والنسب المئوية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-9): تحليل خاصية الخبرة المهنية**

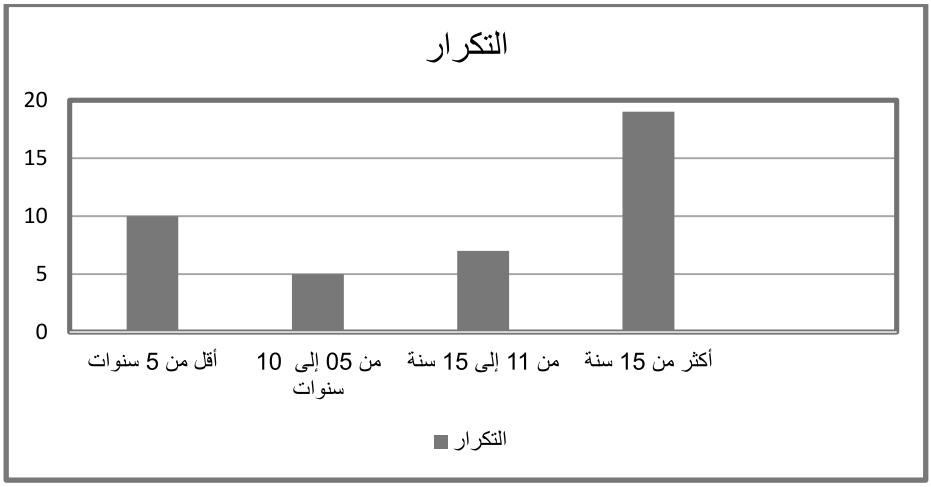
| الفئات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **أقل من 5 سنوات** | 10 | %24.4 |
| **من 05 إلى 10 سنوات** | 5 | %12.2 |
| **من 11 إلى 15 سنة** | 7 | %17.1 |
| **أكثر من 15 سنة** | 19 | %46.3 |
| **المجموع** | **41** | **%100** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك 19 فردا لديهم خبرة تفوق 15 سنة بنسبة 46.3%، وهناك 10 أفراد لديهم خبرة أقل من 05 سنوات بنسبة 24.4%، و07 أفراد لديهم خبرة تتراوح ما بين 11 سنة

و15 سنة بنسبة 17.1%، و05 آخرين لديهم خبرة تتراوح ما بين 05 سنوات و10 سنوات بنسبة 12.2%، وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة كافية تسمح لهم بالإجابة على أسئلة الاستبانة، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3-5): خاصية الخبرة المهنية**




**المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة**

**أولا: اختبار التوزيع الطبيعي**

سنعتمد في إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة على اختبار شابيرو – ويلك، باعتباره المناسب في العينات الأقل من 50 مبحوثا، حيث سنعتمد على مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05)، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما سيسمح لنا بإجراء مختلف الاختبارات المعلمية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما سيسمح لنا بإجراء مختلف الاختبارات اللامعلمية وهذا ما يجعلنا أما فرضيتين أساسيتين هما:

- ($H_0$) : بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
- ($H_1$) : بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

**الجدول رقم (3-10): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة**

| | اختبار كولموجروف سميرنوف | اختبار شابيرو ويلك |
|---|---|---|

| متغيرات الدراسة | قيمة Z | مستوى الدلالة | قيمة Z | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| **القيمة العادلة** | 0.111 | 0.200 | 0.969 | 0.310 |
| **التدقيق** | 0.237 | 0.000 | 0.784 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالاعتماد على قيم اختبار شابيرو ويلك نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الدلالة (***Sig***) للمتغير المستقل (**القيمة العادلة**) كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05)، وعليه يمكننا القول بأنّ بيانات المتغير المستقل تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يسمح لنا بإجراء مختلف الاختبارات المعلمية، أما قيمة الدلالة (***Sig***) للمتغير التابع (**التدقيق**) كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05)، وعليه يمكننا القول بأنّ بيانات المتغير التابع لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يسمح لنا بإجراء مختلف الاختبارات اللامعلمية.

**ثانيا: صدق أداة الدراسة**

يقصد بصدق أداة الدراسة قدرة الأداة على قياس الموضوع الذي وضعت لأجله، واستخدمنا عدة أنواع من الصدق هي الصدق الظاهري وكذا صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي.

**1: صدق الاتساق الداخلي**: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط العبارات مع البعد الذي تنتمي إليه، أي أن العبارات تقيس المراد قياسه، وعلى ضوء ذلك قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه، والجدول التالي يوضح ذلك:

أ. **الاتساق الداخلي لعبارات متغير التدقيق**: قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية لكل عبارة من عبارات متغير التدقيق مع المتغير ككل، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-11): الاتساق الداخلي لعبارات متغير التدقيق**

| البعد | العبارات | معامل الارتباط | قيمة الدلالة |
|---|---|---|---|
| التدقيق | العبارة 1 | 0.679 | 0.000 |
| | العبارة 2 | 0.610 | 0.000 |
| | العبارة 3 | 0.542 | 0.000 |
| | العبارة 4 | 0.721 | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | العبارة 5 | 0.804 | 0.000 |
| | العبارة 6 | 0.667 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع معاملات الارتباط لجميع العبارات كانت موجبة، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين العبارات والبعد الذي تنتمي إليه، حيث سجلت العبارات ارتباطات متوسطة وقوية مع متغير التدقيق، وعليه فإن جميع العبارات تتمتع باتساق جيد، وبالتالي لا نستثني أي عبارة من التحليل.

**ب. الاتساق الداخلي لعبارات بعد القيمة العادلة**: قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية لكل عبارة من عبارات بعد القيمة العادلة مع المتغير ككل، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-12): الاتساق الداخلي لعبارات بعد القيمة العادلة**

| البعد | العبارات | معامل الارتباط | قيمة الدلالة |
|---|---|---|---|
| القيمة العادلة | العبـارة 7 | 0.660 | 0.000 |
| | العبـارة 8 | 0.458 | 0.003 |
| | العبـارة 9 | 0.493 | 0.001 |
| | العبـارة 10 | 0.671 | 0.000 |
| | العبـارة 11 | 0.602 | 0.000 |
| | العبارة 12 | 0.574 | 0.000 |
| | العبـارة 13 | 0.591 | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع معاملات الارتباط لجميع العبارات كانت موجبة، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين العبارات والبعد الذي تنتمي إليه، حيث سجلت العبارات ارتباطات متوسطة مع بعد القيمة العادلة، وعليه فإن جميع العبارات تتمتع باتساق جيد، وبالتالي لا نستثني أي عبارة من التحليل.

**ج. الاتساق الداخلي لعبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق**: قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية لكل عبارة من عبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق مع المتغير ككل، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-13): الاتساق الداخلي لعبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق**

| البعد | العبارات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق | العبارة 14 | 0.367 | 0.018 |
| | العبارة 15 | 0.539 | 0.000 |
| | العبارة 16 | 0.576 | 0.000 |
| | العبارة 17 | 0.540 | 0.000 |
| | العبارة 18 | 0.565 | 0.000 |
| | العبارة 19 | 0.432 | 0.005 |
| | العبارة 20 | 0.558 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد ا الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع معاملات الارتباط لجميع العبارات كانت موجبة، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين العبارات والبعد الذي تنتمي إليه، حيث سجلت العبارات ارتباطات متوسطة مع بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق، ما عدا العبارة رقم 19 التي سجلت ارتباطا ضعيفا، وعليه فإن جميع العبارات تتمتع باتساق جيد، وبالتالي لا نستثني أي عبارة من التحليل.

**2: الصدق البنائي**: تم الاعتماد على الصدق البنائي من أجل قياس العلاقة بين أبعاد المتغيرات المدروسة والمتغيرات ككل، وكذا بين المتغيرات المستقلة والتابعة والاستبيان ككل، وحتى يتم ذلك اعتمدنا على معامل الارتباط سيبيرمان لقياس هذه العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-14): الصدق البنائي لأبعاد المتغير المستقل مع المتغير ككل**

| أبعاد المتغيرات المدروسة | معامل الارتباط سبيرمان | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| **التدقيق** | 0.812 | 0.000 |
| **القيمة العادلة** | 0.800 | 0.000 |

| | | |
|---|---|---|
| **أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق** | 0.713 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم معاملات الارتباط كلها قيم موجبة دالة احصائيا تدل على أن هناك علاقة بين المتغيرات والاستبيان ككل، كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.000) وهذا ما يدل على أن معامل الارتباط معنوي عند مستوى المعنوية 0.01، وبالتالي هناك علاقة ايجابية بين الأبعاد والاستبيان أداة الدراسة.

**ثالثا: ثبات أداة الدراسة**

يعرف الثبات على أنه إلى أي درجة يعطي المقياس نتائج متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أي أن الثبات يعني استقرار المقياس فلو تم إعادة الدراسة مرة أخرى على نفس العينة نحصل على نفس النتائج، ويتم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، وعلى ضوء ذلك قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للتحقق من مدى ثبات أداة الدراسة من عدمها، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-15): معامل ألفا كرونباخ يوضح ثبات متغيرات الدراسة**

| متغيرات الدراسة | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|
| **التدقيق** | 0.883 |
| **القيمة العادلة** | 0.715 |
| **الاستبانة ككل** | 0.864 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للمتغير (**التدقيق**) بلغت (0.883) وهي قيمة أكبر من 0.6، وهذا ما يدل على ثبات هذا المتغير، أما قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغير (**القيمة العادلة**) بلغت (0.715) وهي قيمة أكبر من 0.6، وهذا ما يدل على ثبات هذا المتغير، أما قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغت (0.864) وهي قيمة عالية، وهذا ما يدل أيضا على ثبات عال للاستبانة.

**المطلب الثالث: تحليل إجابات عينة الدراسة نحو المتغيرات المدروسة والاختبارات البعدية لمعالجة أداة الدراسة**

**أولا: تحليل إجابات عينة الدراسة نحو المتغيرات المدروسة**

سنقوم بتحليل كل المتغيرات المدروسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وكذلك تقدير متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات وتقدير مستوى المتوسط الحسابي بالنسبة لكل متغير على حدة.

**1. تحليل إجابات عينة الدراسة نحو متغير التدقيق:** سنعتمد في تحليل هذا المتغير على حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك تقدير متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات وتقدير مستوى المتوسط الحسابي.

أ. **تحليل إجابات عينة الدراسة نحو متغير التدقيق:** الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-16): تحليل إجابات عينة الدراسة نحو متغير التدقيق**

| العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاستجابة | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| **العبارة 1** | 3.90 | 0.944 | موافق | مرتفع | 4 |
| **العبارة 2** | 3.61 | 1.115 | موافق | متوسط | 6 |
| **العبارة 3** | 3.90 | 1.136 | موافق | مرتفع | 2 |
| **العبارة 4** | 4.44 | 1.026 | موافق بشدة | مرتفع | 1 |
| **العبارة 5** | 3.90 | 1.300 | موافق | مرتفع | 3 |
| **العبارة 6** | 3.85 | 1.038 | موافق | مرتفع | 5 |
| **التدقيق** | **3.935** | **0.872** | **موافق** | **مرتفع** | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

كان المتوسط الحسابي لهذا المتغير **(3.935)** وهو ذو مستوى مرتفع، وكانت استجابات الأفراد موافق، ويعزى هذا إلى أن عملية التدقيق محل الدراسة تسير بموضوعية وفق المعايير المتعارف عليها بما يضمن كفاءة إعداد القوائم المالية بالشكل الذي يلبي احتياجات مستخدميها.

**ب. تحليل إجابات عينة الدراسة نحو بعد القيمة العادلة:** الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-17): تحليل إجابات عينة الدراسة نحو بعد القيمة العادلة**

| العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاستجابة | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| **العبارة 7** | 3.34 | 1.087 | محايد | متوسط | 6 |
| **العبارة 8** | 3.59 | 0.974 | موافق | متوسط | 1 |
| **العبارة 9** | 3.49 | 1.052 | موافق | متوسط | 4 |
| **العبارة 10** | 3.27 | 1.049 | محايد | متوسط | 7 |
| **العبارة 11** | 3.54 | 1.075 | موافق | متوسط | 2 |
| **العبارة 12** | 3.51 | 0.978 | موافق | متوسط | 3 |
| **العبارة 13** | 3.46 | 1.164 | موافق | متوسط | 5 |
| **القيمة العادلة** | **3.456** | **0.641** | **موافق** | **متوسط** | |

**المصدر:** من إعداد ا الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*

كان المتوسط الحسابي لهذا البعد **(3.45)** وهو ذو مستوى متوسط، وكانت استجابات الأفراد موافق، ويعزى هذا إلى أن تبني محاسبة القيمة العادلة والعدول عن التكلفة التاريخية لا زال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب ربما بسبب عدم حداثة النظام المحاسبي المال المعمول به.

**ت. تحليل إجابات عينة الدراسة نحو عبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق:**

سنعتمد في تحليل هذا المتغير على حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك تقدير متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات وتقدير مستوى المتوسط الحسابي، الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (3-18): تحليل إجابات عينة الدراسة نحو بعد أثر القيمة العادلة عل عملية التدقيق**

| العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاستجابة | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| **العبارة 14** | 3.46 | 1.075 | موافق | متوسط | 6 |
| **العبارة 15** | 3.83 | 0.919 | موافق | مرتفع | 3 |
| **العبارة 16** | 3.63 | 1.113 | موافق | متوسط | 5 |
| **العبارة 17** | 3.90 | 0.800 | موافق | مرتفع | 2 |
| **العبارة 18** | 3.95 | 0.805 | موافق | مرتفع | 1 |
| **العبارة 19** | 3.46 | 1.325 | موافق | متوسط | 7 |
| **العبارة 20** | 3.66 | 0.911 | موافق | متوسط | 4 |
| **أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق** | **3.700** | **0.529** | **موافق** | **مرتفع** | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

كان المتوسط الحسابي لهذا البعد **(3.7)** وهو ذو مستوى مرتفع، وكانت استجابات الأفراد موافق، ويعزى هذا إلى أن القيمة العادلة كان لها أثرا إيجابيا على عملية التدقيق وهذا بسبب أن القيمة العادلة تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالعنصر المراد تقييمه، وهذا بدوره يعطي معلومات أكثر دقة وشمولية مقارنة بنظريتها التكلفة التاريخية.

## ثانيا: الاختبارات البعدية لمعالجة أداة الدراسة

سيتم في هذا المبحث بإجراء الاختبارات البعدية لمعالجة أداة الدراسة، وهذا بدء باختبار العلاقة، وفي الأخير اختبار الفروقات في إجابات عينة الدراسة.

### 1: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة:

سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات ذلالة إحصائية بين القيمة العادلة وعملية التدقيق

ومن أجل ذلك قمنا باختبار العلاقة بالاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان الذي يعتبر مناسبا في حالة المتغيرات الرتيبة، وهذا ما هو عليه الحال في دراستنا أي لدينا متغيرات رتيبة، حيث تم اختبار العلاقة بين القيمة العادلة وعملية التدقيق، وتم تفسير درجة العلاقة بالاعتماد على ثلاث مستويات هي:

**الجدول رقم (3-19): مستويات العلاقة بين المتغيرات**

| ارتباط موجب (طردي) | | | ارتباط سالب (عكسي) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **قوي** | **متوسط** | **ضعيف** | **ضعيف** | **متوسط** | **قوي** |
| { 0.75 – 1} | { 0.5 – 0.75} | { 0 – 0.5} | { 0 – 0.5-} | { 0.5- -0.75 } | { 0.75- إلى 1-} |

**المصدر:** إيهاب عبد السلام محمود، **تحليل البرنامج الإحصائي *spss***، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 272.

**الجدول رقم (3-20): معامل الارتباط سبيرمان يوضح العلاقة بين القيمة العادلة وعملية التدقيق**

| البيان | التدقيق |
|---|---|
| **معامل الارتباط سبيرمان** | 0.583 |
| **مستوى الدلالة** | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة معامل الارتباط سبيرمان التي تفسر العلاقة بين القيمة العادلة وعملية التدقيق بلغت 0.583 وهي دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وهي قيمة متوسطة تدل على أن هناك علاقة خطية بين المتغيرين، وبالتالي توجد علاقة بين القيمة العادلة وعملية التدقيق.

**2: اختبار الفروقات**: سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابة الأفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة، وبما أن المتغير المستقل **(القيمة العادلة)** يتبع التوزيع الطبيعي فإننا سنقوم بإجراء الاختبارات المعلمية المتمثلة في اختبار (f) لأكثر من عينتين، واختبار (t) لعينتين مستقلتين، أما فيما يخص المتغير التابع **(التدقيق)** فبما أنه لا يتبع التوزيع الطبيعي فإننا سنقوم بإجراء الاختبارات اللامعلمية المتمثلة في

اختبار كروسكال واليس المناسب لأكثر من عينتين مستقلتين، وكذا اختبار مان ويتني المناسب لعنتين مستقلتين لمعرفة الفروقات بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول الخصائص الوظيفية.

**أ: اختبار الفروقات في إجابات عينة الدراسة نحو خاصية الخبرة**: لمعرفة ما إذا كانت هناك فرق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى لخاصية الجنس، فإننا سنعتمد على مقارنة قيمة الدلالة بمستوى الدلالة (0.05)، فإذا كانت قيمة الدلالة أكبر من مستوى الدلالة فإنه لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة الدلالة أقل من مستوى الدلالة (0.05) فإنه توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يضعنا أمام الفرضيات التالية:

- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$>0.05) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الجنس.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq$0.05)في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الجنس.
- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$>0.05) في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الجنس.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq$0.05)في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الجنس.

وبما أن المتغير المستقل (**القيمة العادلة**) يتبع التوزيع الطبيعي فإننا سنعتمد على اختبار (**t**) لعنتين مستقلتين، أما المتغير التابع (**التدقيق**) فإننا سنعتمد على اختبار مان ويتني باعتباره الاختبار المناسب لعينتين مستقلتين في حالة الاختبارات اللامعلمية.

والجدول التالي يوضح اختبار (**t**) للمتغير المستقل (**القيمة العادلة**) لخاصية الجنس كما يلي:

**الجدول رقم (3-21): اختبار (t) لعينتين مستقلتين لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الجنس للمتغير المستقل (القيمة العادلة)**

| البيان | الجنس | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | اختبار التجانس | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة العادلة | ذكر | 26 | 3.61 | 0.465 | 0.909 | 0.659 | 0.514 |
| | أنثى | 15 | 3.50 | 0.577 | | 0.622 | |

**المصدر**: من إعداد ا الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير المستقل **(القيمة العادلة)** بلغت 0.514 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتغير المستقل **(القيمة العادلة)** تعزى لخاصية الجنس.

والجدول التالي يوضح اختبار **(مان ويتني)** للمتغير التابع **(التدقيق)** لخاصية الجنس كما يلي:

**الجدول رقم (3-22): اختبار مان ويتني لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الجنس للمتغير التابع (التدقيق)**

| البيان | قيمة مان ويتني | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| **التدقيق** | 175.500 | 0.595 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير التابع **(التدقيق)** بلغت 0.335 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتغير التابع **(التدقيق)** تعزى لخاصية الجنس.

**ب: اختبار الفروقات في إجابات عينة الدراسة نحو خاصية المستوى العلمي**: لمعرفة ما إذا كانت هناك فرق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى لخاصية المؤهل العلمي، فإننا سنعتمد على بمقارنة قيمة الدلالة بمستوى الدلالة (0.05)، فإذا كانت قيمة الدلالة أكبر من مستوى الدلالة فإنه لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة الدلالة أقل من مستوى الدلالة (0.05) فإنه توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يضعنا أما م فرضيتين أساسيتين:

- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية المؤهل العلمي.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية المؤهل العلمي.

- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية المؤهل العلمي.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$)في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية المؤهل العلمي.

وبما أن المتغير المستقل (**القيمة العادلة**) يتبع التوزيع الطبيعي فإننا سنعتمد على اختبار (**t**) لعنتين مستقلتين، أما المتغير التابع (**التدقيق**) فإننا سنعتمد على اختبار مان ويتني باعتباره الاختبار المناسب لعينتين مستقلتين في حالة الاختبارات اللامعلمية.

والجدول التالي يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغير المستقل (**القيمة العادلة**) لخاصية المستوى العلمي كما يلي:

**الجدول رقم (3-23): اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية المستوى العلمي للمتغير المستقل (القيمة العادلة)**

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **القيمة العادلة** | بين المجموعات | 0.390 | 3 | 0.130 | 0.491 | 0.690 |
| | داخل المجموعات | 9.801 | 37 | 0.265 | | |
| | المجموع | 10.192 | 40 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير (**القيمة العادلة**) بلغت 0.690 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية المستوى العلمي.

والجدول التالي يوضح اختبار كروسكال واليس لخاصية المستوى العلمي كما يلي:

**الجدول رقم (3-24): اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية المستوى العلمي للمتغير التابع (التدقيق)**

| البيان | قيمة كروسكال ولاس | درجات الحرية | قيمة الدلالة |
|---|---|---|---|
| **التدقيق** | 2.785 | 30 | 0.426 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير التابع **(التدقيق)** بلغت 0.426 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة حول هذا المتغير تعزى لخاصية المستوى العلمي.

**ج: اختبار الفروقات في إجابات عينة الدراسة نحو خاصية الوظيفة**: لمعرفة ما إذا كانت هناك فرق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى لخاصية الوظيفة، فإننا سنعتمد على بمقارنة قيمة الدلالة بمستوى الدلالة (0.05)، فإذا كانت قيمة الدلالة أكبر من مستوى الدلالة فإنه لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة الدلالة أقل من مستوى الدلالة (0.05) فإنه توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يضعنا أما م فرضيتين أساسيتين:

- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة لخاصية الوظيفة.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الوظيفة.
- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الوظيفة.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$)في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الوظيفة.

والجدول التالي يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي لخاصية الوظيفة للمتغير المستقل **(القيمة العادلة)** كما يلي:

**الجدول رقم (3-25): اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الوظيفة للمتغير المستقل (القيمة العادلة)**

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **القيمة العادلة** | بين المجموعات | 2.694 | 3 | 0.674 | 3.234 | 0.023 |
| | داخل المجموعات | 7.498 | 37 | 0.208 | | |
| | المجموع | 10.192 | 40 | | | |

**المصدر**: من إعداد ا الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير **(القيمة العادلة)** بلغت 0.023 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الوظيفة.

والجدول التالي يوضح اختبار كروسكال واليس لخاصية الوظيفة للمتغير التابع (التدقيق) كما يلي:

**الجدول رقم (3-26): اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الوظيفة للمتغير التابع (التدقيق)**

| البيان | قيمة كروسكال ولاس | درجات الحرية | قيمة الدلالة |
|---|---|---|---|
| **التدقيق** | 10.568 | 04 | 0.032 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير التابع **(التدقيق)** بلغت 0.032 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد فروق في إجابات عينة الدراسة حول هذا المتغير تعزى لخاصية الوظيفة.

**د: اختبار الفروقات في إجابات عينة الدراسة نحو خاصية الخبرة:** لمعرفة ما إذا كانت هناك فرق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى لخاصية الخبرة، فإننا سنعتمد على بمقارنة قيمة الدلالة بمستوى الدلالة (0.05)، فإذا كانت قيمة الدلالة أكبر من مستوى الدلالة فإنه لا

توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة الدلالة أقل من مستوى الدلالة (0.05) فإنه توجد فروق في إجابات عينة الدراسة، وهذا ما يضعنا أما م فرضيتين أساسيتين:

- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الخبرة.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$)في إجابات عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الخبرة.
- ($H_0$) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha>0.05$) في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الخبرة.
- ($H_1$) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha\leq0.05$)في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق تعزى لخاصية الخبرة.

والجدول التالي يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي لخاصية الخبرة كما يلي:

**الجدول رقم (3-27): اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الخبرة للمتغير المستقل (القيمة العادلة)**

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **القيمة العادلة** | بين المجموعات | 0.087 | 3 | 0.029 | 0.106 | 0.956 |
| | داخل المجموعات | 10.105 | 37 | 0.273 | | |
| | المجموع | 10.192 | 40 | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير المستقل (**القيمة العادلة**) بلغت 0.956 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول القيمة العادلة تعزى لخاصية الخبرة.

والجدول التالي يوضح اختبار كروسكال واليس لخاصية الخبرة للمتغير التابع (التدقيق) كما يلي:

**الجدول رقم (3-28): اختبار كروسكال واليس لتحليل الفروقات في متوسطات عينة الدراسة لخاصية الخبرة للمتغير التابع (التدقيق)**

| البيان | قيمة كروسكال ولاس | درجات الحرية | قيمة الدلالة |
|---|---|---|---|
| **التدقيق** | 0.937 | 03 | 0.816 |

**المصدر**: من إعداد ا الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة الدلالة للمتغير التابع (**التدقيق**) بلغت 0.816 وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة حول هذا المتغير تعزى لخاصية الخبرة.

## خلاصـــــــــــــة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا دراسة إشكالية عوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي وأثر توجهها نحوه، والتي كان الهدف منها معرفة أهم العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين من أجل معرفة موقف عينة الدراسة حول أهمية القيمة العادلة وكذا تحديد أثر تبني هذه الأخيرة على تطوير مهنة التدقيق.

ولتحقيق ذلك اعتمدنا في الدراسة الميدانية على إجراء استبيان على مجموعة من المحاسبين (محافظي حسابات، خبراء محاسبيين، محاسبين معتمدين، مدققين وأساتذة جامعيين).

# الخاتمـــة



## الخـــــاتمـة

يعد مفهوم القيمة العادلة إحدى أهم الأفكار الثورية التي تمخضت عنها عصارات الفكر المحاسبي الحديث، فهي نتاج للملاحظات والنتائج التي قام بها العديد من المفكرين خلال القرن العشرين ولقد ظهر أسلوب القيمة العادلة كنتيجة حتمية في مواجهة التطور المتسارع في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي وبالتالي أضحى أسلوبا ينادي به كافة الهيئات المحاسبية .

ويعتبر تبني نظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية كأدا ة تعمل على توفير المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم وشفاف يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل وتساعد مستخدمي القوائم المالية الداخليين و الخارجيين في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة

وتناولت دراستنا " أثر توجه النظام المحاسبي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقيق" وهو موضوع يحظى باهتمام واسع من قيل المحاسبين والمدققين أكاديميين كانوا أو مهنيين من جهة وكافة الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى .

وحاولنا معرفة التأثير الذي ينجر عن مخاطر عملية التدقيق على القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

### 1- اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث يمكن القول:

الفرضية 01:" تطبيق عملية التدقيق في النظام المحاسبي المالي "تم تأكيد هذه الفرضية لأن عملية التدقيق ملازمة ومقترنة بالنظام المحاسبي المالي تعمل لتحسينه وتطويره.

الفرضية 02: "تطبيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي". تم تأكيد هذه الفرضية بحيث أن القيمة العادلة تساعد على تعزيز فاعلية النظام المحاسبي وفعاليته على أرض الواقع.

الفرضية 03:"المخاطر الناتجة عن عملية التدقيق على إثر توجه النظام المحاسبي المالي نحو تطبيق مبدأ القيمة العادلة "تم تأكيد هذه الفرضية لأن تطبيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي يسبب مخاطر ناتجة عن عملية التدقيق (مخاطر ملازمة-مخاطر الاكتشاف-مخاطر الرقابة).

### 2- نتائج الدراسة:

ويمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

– لا توفر البيئة المحاسبية المقومات الاقتصادية والثقافية والقانونية والمهنية التي تسهل استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.

– إن تطبيق معايير المحاسبة لقياس القديمة العادلة يؤثر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

– تنمية القدرات المهنية للمدققين واطلاعهم على التطورات التكنولوجية السريعة في مختلف المجالات.

– اكتشاف مواقع الخطر في المؤسسة ثم تقييمها للحد من المخاطر المتعلقة بمهنة التدقيق.

– المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا تخضعان لسيطرة وتحكم مراقبي الحسابات نظرا لأنها من مسؤولية الوحدة الاقتصادية، ولذا فإن مسؤوليته اتجاهها تتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها.

– بعض المخاطر من الصعب – إذا لم نقل من المستحيل – على المدقق تخفيضها إلى الصفر بسبب وجود محددات تقترن بالعمل التدقيقى.

**3– التوصيات:**

بناء على ما تقدم من نتائج الدراسة يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا في البيئة المناسبة لاستخدام نموذج القيمة العادلة وذلك على النحو التالي:

– ضرورة تحسين وتوفير البيئة الاقتصادية والقانونية والثقافية والمهنية الملائمة من أجل ضمان تطبيق القيمة العادلة بشكل أفضل.

– رفع مستوى جودة التدقيق المحاسبي والمالي لسلامة القوائم المالية والحد من الأخطاء المقترنة بهذه العملية.

**4– آفاق الدراسة:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكملة للدراسة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

– محاولة إجراء دراسات تهتم بالبحث عن أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية للبلدان بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتطبيق القيمة العادلة.

- القيام بكل الإجراءات اللازمة لتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة لتحسين جودة مخرجات التدقيق.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1/الكتب:

1: إيهاب نظمي إبراهيم، "**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

2: أحمد قايد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2015.

3: هادي التميمي، "**مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2006.

4: خالد أمين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.

5: إيهاب نظمي، "**هاني العزب تدقيق الحسابات**"، الطبعة 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.

6: منصور أحمد البدوي وآخرون، "**المراجعة الخارجية الحديثة**"، الدار الجامعية، مصر، 2010.

7: حسن الموسوي، "**محاسبة القيمة العادلة (مفاهيم السوق، مستويات القياس ومداخيل التقييم)**"، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع الخامس.

8: علي محمد علي الصياد، "**أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية**"، أكاديمية الدراسات المتخصصة، الجامعة العمالية، طنطا.

9: خالد أمين عبد الله، "**تدقيق الحسابات**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

10: محمد عبد الفتاح، "**الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع: دراسة ميدانية**"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، 2002.

### 2/المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1: بو حفصي رواني، "**التدقيق المالي والمحاسبي دروس النظرية**"، مطبوعة محاضرات، جامعة غرداية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2018/2017.

2: محمد لمين علون، "**محاضرات في مقياس التدقيق المالي والمحاسبي**"، جامعة–لونيسي –البليدة 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022–2023.

3: لياس قلاب ذبيح، "**محاضرات في التدقيق المالي**"، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019–2020.

4:بن قارة ايمان، "**معايير المراجعة الدولية**"، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2021– 2022.

5: عمر علي عبد الصمد، "**محاضرات في التدقيق المحاسبي**"، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017–2018.

**3/المقالات والدراسات العلمية والملتقيات:**

1: بو نعجة سحنون، "**أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 04، العدد 01، 2020.

2: باي مريم، "**ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2017.

3: العمري أصيلة، بروبة الهام، "**تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة الجزائرية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، نوفمبر 2014.

4: صافي فلوح وعيسى هاشم حسن، "**محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد1، 2011.

5: كرار سليم، "**قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج بمضاعفة الربحية–دراسة تطبيقية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، جامعة الكوفا، العراق، 2013.

6: بلال شيخي، سامية فقير، "**مخاطر التدقيق المحاسبي**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020 .

7: قوادري عبلة، "**دراسة مقارنة بين بديلي القياس المحاسبي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**"، جامعة سطيف01، مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد 14، مارس 2018.

8: قريشي كنزة، "**توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة: بين متطلبات القياس وإشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2019.

9: ياسر أحمد الجرف، "**أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية – دراسة نظرية وميدانية** "، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

10: علي بوزيت، هشام شلغام، فارس بن يدير، "**عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية– دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين–**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

11: بوخرص أحمد أمين، محي الدّين محمود عمر، "**أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية–دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين**"، المركز الجامعي تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)، 2021.

**4/الاطروحات والمذكرات الجامعية:**

1: سعيداني محمد السعيد، "**الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة

دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2018.

2: مدقن مروى، مولاي عمار كوثر، "تحديات تدقيق القيمة العادلة"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2021.

3: بن بلخير دنيا، حورية سهام، "**دور القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية**"، مذكرة ماستر، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، 2020/2019 .

4: طبشوش سارة، "**أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1، 2022 – 2023.

5: عامر حاج دحو، "**التدقيق القائم على مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**"، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار،2017-2018.

6: هوارية محمد، عرافة جمال، "**أثر تبني معايير التدقيق الدولية على تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020/2019

7: زكريني محمد علاء الدين، فرطاس أحمد، "**مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020/2019.

8: طويل إسماعيل، "**أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على جودة التدقيق الخارجي**"، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية 2022/2021.

9: سهيلة بن حواء، دليلة عصماني، "**مساهمة التدقيق المحاسبي في ظل المعايير الجزائرية على صدق وشرعية القوائم المالية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020/2019.

10: شعيب راشدي، رابح حميدي، "**مدى ملائمة التدقيق المحاسبي في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2016/2015.

11: عز الدين محمد نجيب، "**تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية –حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2021/2020.

12: زرواطي تاج البهاء، قاسم مروة، "**تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية**"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية،2023/2022.

13: رفيق يوسفي، "**دور النظام الم حاسبي المالي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة NCA–ROUIBA**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2016/2015.

14: قادري عبد القادر، "**استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، فسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

15: باسل فهد عبد الحميد فشلان، "**أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية**"، رسالة ماجيستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

16: خالد محمد المدهون، "**علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات –وجهة نظر المدققين الخارجين في فلسطين**"، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة فلسطين، 2021.

17: حجاب أحمد، سالمي رابح، "**مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021- 2020.

**5/القوانين :**

1: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون المالية، 1970.

2: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 47 من الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29-12-1971.

3: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 2 رقم 33 من الأمر رقم 48 المؤرخ في 29-10-2010.

4: وزارة المالية، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، المقرر رقم002المؤرخ في04-02-2016.

5:وزارة المالية، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة،المقرر رقم150المؤرخ في11-10-2016.

6: وزارة لمالية، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، المقرر رقم23 المؤرخ في15-03-2017.

7: وزارة المالية، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، المقرر رقم77 المؤرخ في24-09-2018.

**5/المواقع الإلكترونية:**

صفحة الإلكترونية هارفرد بزنس ريفيوhttps:// hbr arabic.com

الموقع الإلكتروني https://www.feabuh.com

محاسبة –اقتصاد–مالية–قانون خاص .تم الإطلاع عليه يوم 2024/06/05على الساعة 15:03

# الملاحق



**جامعة المدية**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم المالية والمحاسبة**

## استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

تحية طيبة وبعد،

في إطار تحضير مذكرة التخرج المندرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة، والمعنونة بـ" أثر توجه النظام المالي المحاسبي نحو القيمة العادلة ومخاطره على عملية التدقيق "

يشرفنا أن نضع بين أيديكم كأكاديميين ومهنيين هذا الاستبيان من أجل المساهمة في انجاز وإنجاح هذه الدراسة الميدانية الهادفة إلى إظهار دور محاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي وكذا مخاطرها على عملية التدقيق.

كما نعلمكم بأن هذا الاستبيان موجه خصيصا لأغراض بحثية بحتة، ولا يشار فيه إلى أية معلومات شخصية، وأنه محاط بالسرية التامة.

نشكركم على تعاونكم ومجهوداتكم المبذولة من أجل إنجاح هذا العمل.

**من اعداد الطالبتين:**

- ✓ خليفى زنيب
- ✓ مختيش سكينة

**تحت اشراف الأستاذة:**

أ/ بعيليش شهيرة

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة.

**المحور الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية:**

**1/ الجنـــــس :** ☐ ذكـــــــر ☐ أنـــــثى

**2/ المستوى العلمي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

**3/ الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

**4/ الوظيفة:** م حافظ حسابات ☐ مدقق ☐ أستاذ جامعي ☐

خبير محاسبي ☐ محاسب معتمد ☐

**المحور الثاني:عملية التدقيق والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي**

| الرقم | العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أولا: عملية التدقيق والمخاطر المتعلقة بها** | | | | | | |
| 1 | عملية التدقيق تعتمد على تجميع وتقديم أكبر قدر من الأدلة الموضوعية المعالجة وفق مجموعة من العمليات لتساهم في إشباع حاجة مستخدميها وفق معايير متفق عليها. | | | | | |
| 2 | تشمل عملية التدقيق المالي القيام بإجراءات لتقييم مدى توافر الكفاءة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة مع التركيز على الأفراد المكلفين بإعداد القوائم المالية. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | هدف عملية التدقيق المالي هو جمع أدلة إثبات كافية وتقييم المخاطر هو جوهر هذه العملية. | | | | | |
| 4 | على المدقق المالي أن يلتزم بالموضوعية والنزاهة في عمله وسلوكه وبالكفاءة المهنية في أداء مهامه. | | | | | |
| 5 | من أهداف عملية التدقيق المالي التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها. | | | | | |
| 6 | تشمل عملية التدقيق على تحديد وتقييم المخاطر في تطبيق النظام المحاسبي المالي وتختتم بإعداد تقرير موجه إلى كل من الدائنين و الملاك والمستثمرين المرتقبين وأجهزة الدولة وباقي المتعاملين. | | | | | |
| 7 | عملية التدقيق المالي تفحص، تحقق، تقيّم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي لتصل إلى تقديم تقرير يوضح عدالة نتائج هذه الأعمال. | | | | | |
| **ثانيا: القيمة العادلة** | | | | | | |
| 8 | هناك مبررات نظرية كثيرة للعدول عن التكلفة التاريخية والتوجه نحو القيمة العادلة . | | | | | |
| 9 | تأخذ القيمة العادلة بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالعنصر المراد تقييمه، ما يعطي معلومات أكثر شمولية من نظيرتها المعروضة بالتكلفة التاريخية. | | | | | |
| 10 | استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يلبي جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المالية. | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | تستند القيمة العادلة على التقدير وبالتالي فإن احتمال وقوع الخطأ عند حسابها يكون أعلى مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية. | | | | | | |
| 12 | صعوبة الفهم الدقيق والصحيح للتقديرات وفق القيمة العادلة لدى المدققين في ظل غياب المعلومات اللازمة. | | | | | | |
| 13 | عند قياس القيمة العادلة يتم الاعتماد على الحكم والتقدير الشخصي لبعض عناصر المركز المالي: كالأصول ـ الخصوم (الالتزامات)، حقوق المساهمين خاصة في غياب الأسواق النشطة يقلل من درجة موثوقيتها. | | | | | | |
| 14 | يحتاج تطبيق مبدأ القيمة العادلة في المؤسسات الى سياسات و إجراءات هامة مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية، وبالتالي لا يتلاءم هذا النموذج مع جميع المؤسسات. | | | | | | |

**المحور الثالث: أثر القيمة العادلة على مخاطر عملية التدقيق**

| الرقم | العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تلزم عملية التدقيق المالي المؤسسة بالإفصاح عن تكاليف تطبيق القيمة العادلة والعائد منها وكذا توقيت وطرق وأساليب قياسها. | | | | | |
| 2 | عملية التدقيق المالي تساهم في حماية أصول المؤسسة من مخاطر السرقة والتلف حتى لا التي تؤثر على القيمة العادلة. | | | | | |
| 3 | يواجه المدقق مخاطر وعوائق كبيرة في تدقيق محاسبة القيمة العادلة، و استجابة الإدارة لتقاريره بشأن المخاطر كافية لتخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | صعوبة الحصول على معلومات موثوقة ذات صلة بالقيمة العادلة أثناء عملية التدقيق يزيد من احتمالية المخاطر | | | | | |
| 5 | على المدقق الاجتهاد في الحصول على أدلة إثبات كافية تتعلق بالتقديرات المحاسبية ( عدم التأكد من نتائج أحداث وقعت أو من المحتمل وقوعها ). | | | | | |
| 6 | إمكانية التلاعب والغش في النتائج لتغطية ثغرات وفقا لرغبات الإدارة (الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو قائمة حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية ). | | | | | |
| 7 | إدراك المدقق بأهمية ومتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة يساهم بدرجة كبيرة في الوصول الى الهدف المنشود بأقل جهد وتوقيت . | | | | | |

## البيانات الشخصية:

**الجنس**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 26 | 63.4 | 63.4 | 63.4 |
| | أنثى | 15 | 36.6 | 36.6 | 100.0 |
| | Total | 41 | 100.0 | 100.0 | |

**المستوى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ليسانس | 6 | 14.6 | 14.6 | 14.6 |
| | ماستر | 17 | 41.5 | 41.5 | 56.1 |
| | دكتوراه | 10 | 24.4 | 24.4 | 80.5 |
| | أخرى | 8 | 19.5 | 19.5 | 100.0 |
| | Total | 41 | 100.0 | 100.0 | |

**الخبرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 5 سنوات | 10 | 24.4 | 24.4 | 24.4 |
| | 5-10 | 5 | 12.2 | 12.2 | 36.6 |
| | 11-15 | 7 | 17.1 | 17.1 | 53.7 |
| | أكبر من15 سنة | 19 | 46.3 | 46.3 | 100.0 |
| | Total | 41 | 100.0 | 100.0 | |

**الوظيفة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محافظ حسابات | 9 | 22.0 | 22.0 | 22.0 |
| | مدقق | 3 | 7.3 | 7.3 | 29.3 |
| | أستاذ جامعي | 14 | 34.1 | 34.1 | 63.4 |
| | خبير محاسبي | 3 | 7.3 | 7.3 | 70.7 |
| | محاسب معتمد | 12 | 29.3 | 29.3 | 100.0 |
| | Total | 41 | 100.0 | 100.0 | |

## اختبار التوزيع الطبيعي:

**Tests of Normality**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Df | Sig. | Statistic | df | Sig. |
| المستقل | .111 | 41 | .200* | .969 | 41 | .310 |
| عملية التدقيق | .237 | 41 | .000 | .784 | 41 | .000 |

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

## الاتساق الداخلي لعبارات متغير التدقيق

**Correlations**

| | | | العبارة1 | العبارة2 | العبارة3 | العبارة4 | عملية التدقيق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة1 | Correlation Coefficient | 1.000 | .566** | .428** | .411** | .679** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .000 | .005 | .008 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة2 | Correlation Coefficient | .566** | 1.000 | .150 | .283 | .610** |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | . | .348 | .073 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة3 | Correlation Coefficient | .428** | .150 | 1.000 | .475** | .542** |
| | | Sig. (2-tailed) | .005 | .348 | . | .002 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة4 | Correlation Coefficient | .411** | .283 | .475** | 1.000 | .721** |
| | | Sig. (2-tailed) | .008 | .073 | .002 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | عملية التدقيق | Correlation Coefficient | .679** | .610** | .542** | .721** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .000 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | | العبارة5 | العبارة6 | عملية التدقيق |
|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة5 | Correlation Coefficient | 1.000 | .436** | .804** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .004 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة6 | Correlation Coefficient | .436** | 1.000 | .667** |
| | | Sig. (2-tailed) | .004 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 |
| | عملية التدقيق | Correlation Coefficient | .804** | .667** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 |

**Correlations**

| | | | العبارة5 | العبارة6 | عملية التدقيق |
|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة5 | Correlation Coefficient | 1.000 | .436** | .804** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .004 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة6 | Correlation Coefficient | .436** | 1.000 | .667** |
| | | Sig. (2-tailed) | .004 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 |
| | عملية التدقيق | Correlation Coefficient | .804** | .667** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

## الاتساق الداخلي لعبارات بعد القيمة العادلة

**Correlations**

| | | | العبارة7 | العبارة8 | العبارة9 | العبارة10 | القيمة العادلة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة7 | Correlation Coefficient | 1.000 | .153 | .143 | .374* | .660** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .341 | .372 | .016 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة8 | Correlation Coefficient | .153 | 1.000 | .259 | .387* | .458** |
| | | Sig. (2-tailed) | .341 | . | .102 | .012 | .003 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة9 | Correlation Coefficient | .143 | .259 | 1.000 | .425** | .493** |
| | | Sig. (2-tailed) | .372 | .102 | . | .006 | .001 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة10 | Correlation Coefficient | .374* | .387* | .425** | 1.000 | .671** |
| | | Sig. (2-tailed) | .016 | .012 | .006 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | القيمة العادلة | Correlation Coefficient | .660** | .458** | .493** | .671** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .003 | .001 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | | العبارة11 | العبارة12 | العبارة13 | القيمة العادلة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة11 | Correlation Coefficient | 1.000 | .380* | .346* | .602** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .014 | .027 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة12 | Correlation Coefficient | .380* | 1.000 | .322* | .574** |
| | | Sig. (2-tailed) | .014 | . | .040 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة13 | Correlation Coefficient | .346* | .322* | 1.000 | .591** |
| | | Sig. (2-tailed) | .027 | .040 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | القيمة العادلة | Correlation Coefficient | .602** | .574** | .591** | 1.000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .000 | . |
| | N | 41 | 41 | 41 | 41 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

## الاتساق الداخلي لعبارات بعد أثر القيمة العادلة على عملية التدقيق

**Correlations**

| | | | العبارة14 | العبارة15 | العبارة16 | العبارة17 | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة14 | Correlation Coefficient | 1.000 | .256 | .123 | .255 | .367* |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .107 | .445 | .107 | .018 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة15 | Correlation Coefficient | .256 | 1.000 | .250 | .038 | .539** |
| | | Sig. (2-tailed) | .107 | . | .115 | .814 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة16 | Correlation Coefficient | .123 | .250 | 1.000 | .416** | .576** |
| | | Sig. (2-tailed) | .445 | .115 | . | .007 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة17 | Correlation Coefficient | .255 | .038 | .416** | 1.000 | .540** |
| | | Sig. (2-tailed) | .107 | .814 | .007 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق | Correlation Coefficient | .367* | .539** | .576** | .540** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .018 | .000 | .000 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 | 41 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | | العبارة18 | العبارة19 | العبارة20 | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | العبارة18 | Correlation Coefficient | 1.000 | .194 | .220 | .565** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .225 | .168 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة19 | Correlation Coefficient | .194 | 1.000 | .327* | .432** |
| | | Sig. (2-tailed) | .225 | . | .037 | .005 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | العبارة20 | Correlation Coefficient | .220 | .327* | 1.000 | .558** |
| | | Sig. (2-tailed) | .168 | .037 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق | Correlation Coefficient | .565** | .432** | .558** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .005 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

## الصدق البنائي لأبعاد المتغير المستقل مع المتغير ككل

**Correlations**

| | | | عملية التدقيق | القيمة العادلة | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق | الاستبيان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | عملية التدقيق | Correlation Coefficient | 1.000 | .567** | .389* | .812** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .000 | .012 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | القيمة العادلة | Correlation Coefficient | .567** | 1.000 | .435** | .800** |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | . | .004 | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق | Correlation Coefficient | .389* | .435** | 1.000 | .713** |
| | | Sig. (2-tailed) | .012 | .004 | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |
| | الاستبيان | Correlation Coefficient | .812** | .800** | .713** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 | 41 | 41 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

## معامل ألفا كرومباخ:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .883 | 6 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .715 | 7 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .864 | 20 |

## المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات الإستبيان

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| العبارة1 | 41 | 3.90 | .944 |
| العبارة2 | 41 | 3.61 | 1.115 |
| العبارة3 | 41 | 3.90 | 1.136 |
| العبارة4 | 41 | 4.44 | 1.026 |
| العبارة5 | 41 | 3.90 | 1.300 |
| العبارة6 | 41 | 3.85 | 1.038 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عملية التدقيق | 41 | 3.9350 | .87232 |
| Valid N (listwise) | 41 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| العبارة7 | 41 | 3.34 | 1.087 |
| العبارة8 | 41 | 3.59 | .974 |
| العبارة9 | 41 | 3.49 | 1.052 |
| العبارة10 | 41 | 3.27 | 1.049 |
| العبارة11 | 41 | 3.54 | 1.075 |
| العبارة12 | 41 | 3.51 | .978 |
| العبارة13 | 41 | 3.46 | 1.164 |
| القيمة العادلة | 41 | 3.4564 | .64144 |
| Valid N (listwise) | 41 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| العبارة14 | 41 | 3.46 | 1.075 |
| العبارة15 | 41 | 3.83 | .919 |
| العبارة16 | 41 | 3.63 | 1.113 |
| العبارة17 | 41 | 3.90 | .800 |
| العبارة18 | 41 | 3.95 | .805 |
| العبارة19 | 41 | 3.46 | 1.325 |
| العبارة20 | 41 | 3.66 | .911 |
| اثر القيمة العادلة على مخاطر التدقيق | 41 | 3.7003 | .52954 |
| Valid N (listwise) | 41 | | |

**Correlations**

| | | | المستقل | عملية التدقيق |
|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | المستقل | Correlation Coefficient | 1.000 | .583** |
| | | Sig. (2-tailed) | . | .000 |
| | | N | 41 | 41 |
| | عملية التدقيق | Correlation Coefficient | .583** | 1.000 |
| | | Sig. (2-tailed) | .000 | . |
| | | N | 41 | 41 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

## اختبار الفروقات:

**Group Statistics**

| | الجنس | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| المستقل | ذكر | 26 | 3.6181 | .46552 | .09130 |
| | أنثى | 15 | 3.5095 | .57706 | .14900 |

**Independent Samples Test**

| | Levene's Test for Equality of Variances | t-test for Equality of Means |
|---|---|---|

| | | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | Lower | Upper |
| المستقل | Equal variances assumed | .013 | .909 | .659 | 39 | .514 | .10861 | .16484 | -.22480 | .44202 |
| | Equal variances not assumed | | | .622 | 24.549 | .540 | .10861 | .17474 | -.25161 | .46883 |

**Test Statistics[b]**

| | عملية التدقيق |
|---|---|
| Mann-Whitney U | 175.500 |
| Wilcoxon W | 295.500 |
| Z | -.532 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | .595 |
| Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)] | .602[a] |

a. Not corrected for ties.

b. Grouping Variable: الجنس

## معامل أنوفا:

**ANOVA**

المستقل

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .390 | 3 | .130 | .491 | .690 |
| Within Groups | 9.801 | 37 | .265 | | |
| Total | 10.192 | 40 | | | |

**Test Statistics[a,b]**

| | عملية التدقيق |
|---|---|
| Chi-Square | 2.785 |
| df | 3 |
| Asymp. Sig. | .426 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى

**ANOVA**

المستقل

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 2.694 | 4 | .674 | 3.234 | .023 |
| Within Groups | 7.498 | 36 | .208 | | |
| Total | 10.192 | 40 | | | |

**Test Statistics[a,b]**

| | عملية التدقيق |
|---|---|
| Chi-Square | 10.568 |
| df | 4 |
| Asymp. Sig. | .032 |

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: الوظيفة

**ANOVA**
المستقل

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .087 | 3 | .029 | .106 | .956 |
| Within Groups | 10.105 | 37 | .273 | | |
| Total | 10.192 | 40 | | | |

**Test Statistics[a,b]**

| | عملية التدقيق |
|---|---|
| Chi-Square | .937 |
| df | 3 |
| Asymp. Sig. | .816 |

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: الخبرة